# كتاب الخط

تأليف

أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

المتوفى سنة ٣١١هـ

تحقيق

الدكتور غانم قدوري الحمد

دار عمار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٥٥٦/٩/٢٠٠٠)

رقم التصنيف : ٤١١
المؤلف ومن هو في حكمه : الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق/ تحقيق: غانم قدوري الحمد

عنوان الكتاب : كتاب الخط للزجاجي
الموضوع الرئيسي : ١- الخطوط العربية

بيانات النشر : عمان / دار عمار للنشر

* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٢٩٥ / ٩ / ٢٠٠٠

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان - الأردن

# كتاب الخط

تأليف

أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

المتوفى سنة ٣١١ هـ

تحقيق

الدكتور غانم قدوري الحمد

دار عمار للنشر والتوزيع

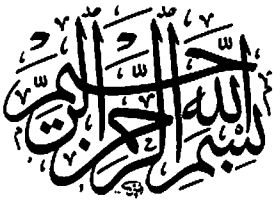
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1]

## المقدمة

اختلف الباحثون المحدثون في كلمة قالها الزجاجي في كتابه «الجمل» في علم النحو، وهو يتحدث عن الأفعال المهموزة، هي قوله (ص ٢٩٨): «وقد ذكرتُ عامتها في يكتاب الهجاء». ولم يذكر أحد من المتقدمين كتاباً للزجاجي في موضوع الهجاء، أي الخط، ومن ثَمَّ فإن الذين تحدثوا عن مؤلفاته لم يتفقوا على رأي في حقيقة ما ذكره في كتابه الجمل، ونفى بعضهم أن يكون الزجاجي قد ألّف كتاباً مستقلاً في الهجاء.

وحين وقفت على ذكرٍ لمخطوطة «كتاب الخط» في (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) منسوبة للزجاجي، ذهب بي الظن إلى احتمال كون هذه المخطوطة هي (كتاب الهجاء) الذي اختلف الباحثون في حقيقة أمره، فأرسلت في طلبها، وقد يسر الله تعالى أمر الحصول على نسخة مصورة منها، فإذا هي هو. ووجدت حينئذ أن تحقيق الكتاب أمر مفيد في توضيح كلمة الزجاجي التي اختلف في تفسيرها الباحثون. وقد رَغَّبَني في المضي في تحقيق الكتاب أمران آخران:

**الأول**: أهمية المؤلفات القديمة في موضوع الهجاء في الكشف عن

---

(١) صدرت الطبعة الأولى لكتاب الخط في مجلة المورد في بغداد في المجلد التاسع عشر/ العدد الثاني ١٩٩٠م.

تاريخ الكتابة العربية وتطورها، وكثيرٌ من تلك المؤلفات قد ذهب ولم يوقف له على أثر.

**الثاني**: جودة مادة الكتاب، مع علو منزلة مؤلفه، وتقدم عصره.

والزجاجي من العلماء الذين نالوا عناية عدد من الباحثين المحدثين، فكتب الدكتور مازن مبارك كتاباً عن (الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح)، وكتب الدكتور عبد الحسين مبارك (الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة)، إلى جانب ما كتبه محققو كتبه التي صدر عدد منها عن حياته ومؤلفاته، ولا أجدني أُضيف شيئاً جديداً إذا أسهبت في الكلام عن حياة الزجاجي ومؤلفاته.

وأنا أقدِّم لكتابه «الخط»، بعد أن ظهرت الدراسات السابقة عنه، ولذلك سأكتفي بتعريف موجز عن حياته ومؤلفاته، وأحاول التعريف بالكتاب وعنوانه ومخطوطته وما قيل فيه، على نحو أكثر تفصيلاً.

وإني إذ أعتز بتقديم هذا الأثر النفيس إلى قراء العربية لا بد من أن أشير إلى أن صاحب الفضل الأول في إخراج الكتاب هو الأخ والصديق الدكتور محمد جمال صوفي أوغلو، الأستاذ بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة سابقاً، ومعاون عميد كلية الإلهيات بجامعة (تسعة أيلول) في أزمير في الوقت الحاضر، الذي أرسل لي النسخة المصورة من مخطوطة الكتاب، فله مني الشكر، وأدعو له من الله تعالى بالجزاء الحسن.

وأذكر بالعرفان أيضاً وأنا أقدِّم هذا الكتاب كُلًّا من الأستاذين الفاضلين الدكتور رمضان ششن الأستاذ بجامعة استانبول، الذي جمع

كتاب (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا)، والدكتور صلاح الدين المنجد الذي قام بطبع الكتاب بأجزائه الثلاثة.

وقد بذلت ما استطعت من جهد في إخراج الكتاب على نحو مقبول، فتحقيق الكتاب على نسخة مخطوطة وحيدة لا يساعد المحقق على إصلاح ما يقع من النساخ من سقطات أو تصحيفات، والنسخة التي اعتمدت عليها لا تخلو من بعض ذلك، ونشرُ الكتاب مع بقاء عدد محدود جداً من الكلمات غير مقروء فيه خير من بقائه حبيساً في نسخته المخطوطة الوحيدة التي لا يتسنى للباحثين الاطلاع عليها غالباً.

والحمد لله تعالى الذي أعان على إتمام تحقيقه، وأسأله تعالى أن يجعل عملي في نشر هذا الكتاب من العلم الذي ينتفع به، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## أولاً : مُـؤَلِّف الكتـاب

هو أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزَّجَّاجيُّ، ولُقِّب بالزجاجي لتتلمذه على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجَّاج المتوفى سنة (٣١١هـ). نزل بغداد ودرس على علمائها مثل الزجاج، وابن السراج، وابن كيسان، وابن دريد وغيرهم.

ورحل الزجاجي عن بغداد، فأقام في دمشق مدة، حيث جلس للتدريس والإملاء، ثم سكن طبرية حتى توفي فيها سنة (٣٣٧هـ) على أرجح الأقوال[١].

وأَلَّف الزجاجيُّ عدداً من الكتب التي اعتنى بها العلماء والدارسون قديماً وحديثاً، وقد أحصى له عدد من الباحثين المحدثين أكثر من عشرين كتاباً[٢]. وقد طبع منها: «الجمل في النحو»، وهو أشهرها، و «الأمالي»، و «الإيضاح في علل النحو»، و «اشتقاق أسماء الله تعالى»، و «الإبدال» و «المعاقبة» و «النظائر»، و «االلامات»، و «مجالس العلماء»، و «أخبار الزجاجي».

---

(١) تنظر ترجمته عند: الزبيدي: طبقات اللغويين والنحويين ص١١٩، وابن الأنباري: نزهة الألباء ص٢٢٧، والقفطي: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، والسيوطي: بغية الوعاة ٢/ ٧٧، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٥/ ١٢٤، وخير الدين الزركلي: الأعلام ٣/ ٢٩٩، ومازن مبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، وعبد الحسين مبارك: الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة.

(٢) ينظر: بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٣، ومازن مبارك: الزجاجي ص٢٣ - ٤٠، وعبد الحسين مبارك: الزجاجي ص٤٠ - ٨٠.

## ثانيـاً: كتـاب الخـط

### ١ـ مخطوطة الكتاب:

جـاء فـي كتـاب «نـوادر المخطـوطـات العـربيـة فـي تـركيـا» وصـف المخطوطة الكتاب على النحو الأتي[١]:

(كتاب الخط، أوله: نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما يقع عليه الخط مستقصى ومحذوفاً . . .

قوغوشلر رقم ١٠٩٦/ ٤٠ (كتبت سنة ٧٠٧هـ من ٢٤٩ب إلى ٢٥٦ آ). ومخطوطات (قوغوشلر) جزء من مكتبة طوبقبوسراي، كما أشار إلى ذلك الأستاذ فؤاد سزكين، وسماها (كوغشلار)[٢]. والمكتبة المذكورة في استانبول بتركيا.

وقد حزت نسخة مصورة من مخطوطة الكتاب، وهي مكتوبة بخط مقروء في الغالب، وإن كان غير منقوط في أكثر الأحيان، وبعض الكلمات فيه مضبوطة بالشكل، وقد أضرت بالنسخة آثار رطوبة أو آثار دبيب حشرة الأرضة.

ومخطوطة الكتاب جزء من مجموع ضخم، وهي تبدأ بالورقة (٢٤٩ظ)، ولا صفحة للعنوان فيها، وتنتهي بالورقة (٢٥٦و)، فيكون مجموع صفحاتها أربع عشرة صفحة تقريباً، لأن نص الكتاب ينتهي عند منتصف الصفحة الأخيرة.

---

(١) رمضان ششن: نوادر المخطوطات ٢/ ٦٠.

(٢) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي ١/ ٤٥.

## ٢ـ نسبة الكتاب إلى الزجاجي:

تبدأ مخطوطة الكتاب بعد البسملة بـ «قال الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي...». وقد تكررت عبارة «قال أبو القاسم» خمس مرات في الكتاب، وهي كنية الزجاجي. وحاولت تتبع نصوص كتاب الخط في أعمال الذين جاءوا بعده، ولكني لم أوفق إلى العثور على شيء منها، ووجدت السيوطي ينقل عن الزجاجي في «همع الهوامع»، لكنه ينقل عن باب الهجاء من كتاب الجمل للزجاجي على ما يظهر[١].

وما جاء في صدر مخطوطة الكتاب، مع تردد كنية المؤلف في أثنائه، كاف في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى الزجاجي، وتزيد على ذلك أن العبارة التي قالها الزجاجي في «الجمل» باب الأفعال المهموزة، وهي قوله: «وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء»[٢]، تؤكد نسبة كتاب الخط إليه، إذ عقد فيه باباً طويلاً ذكر فيه أكثر من خمسين فعلاً منها، وإن كان ذلك يحتاج إلى إثبات أن كتاب الخط هو عينه كتاب الهجاء المذكور في «الجمل».

## ٣ـ عنوان الكتاب:

سبقت الإشارة إلى قول الزجاجي في كتابه «الجمل»: «وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء». ولم يشر أحد من المتقدمين ممن ترجم للزجاجي إلى أنه

---

(١) ينظر: السيوطي: همع الهوامع ٢/٢٤٣، والزجاجي: الجمل ص٢٧١.

(٢) الجمل ص٢٩٨.

ألَّف كتاباً في الهجاء، وقد اعتمد عدد من المحدثين على ما ورد في كتاب الجمل في ذكر كتاب الهجاء بين مؤلفاته[1]. وأنكر عدد آخر منهم أن يكون الزجاجي يشير في قوله في الجمل إلى كتاب، وحمله على أنه كان يقصد أحد أبواب الهجاء في كتاب الجمل[2]. وفات هؤلاء أن كتاب الجمل خال من أي باب آخر عن الأفعال المهموزة سوى الباب الذي ورد فيه قوله السابق.

ويترجح لدي أن كتاب الهجاء الذي أشار إليه الزجاجي في الجمل هو كتاب الخط الذي نكتب له هذه المقدمة، على نحو ما وضحت في الفقرة السابقة عن تحقيق نسبته إلى الزجاجي.

وتبقى قضية واحدة تعترض ما نذهب إليه، وهي عنوان الكتاب، ويمكن تفسير اختلاف اسم الكتاب كما ورد في الجمل عما ورد في مخطوطة الكتاب باحتمالين: الأول: تغيير النساخ لاسم الكتاب في المخطوطة، والثاني: أن كلمة الهجاء كانت تستخدم في وقت الزجاجي مرادفة لكلمة الخط، ويحتمل الأمر عندئذ أن يكون عنوان الكتاب هو «كتاب الخط»، وأن الزجاجي حين ذكر الكتاب في الجمل سماه بالكلمة المرادفة لعنوانه الأصلي، وهي (الهجاء).

ويترجح لدي الاحتمال الثاني، وذلك لتحققه في حالات أخرى

---

(١) منهم: ابن أبي شنب في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمل ص٩، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٦، ومازن مبارك في كتابه عن الزجاجي ص٣٨.

(٢) منهم عبد الحسن مبارك في كتابه عن الزجاجي ص٨٠، وعلي توفيق الحمد المحقق الثاني لكتاب الجمل في مقدمته ص٢٢ هامش (١).

مماثلة، كما حصل لكتاب ابن السراج شيخ المؤلف، فقد ذكرت له كتب التراجم (كتاب الهجاء)[1]، وقد طبع على نسخة مخطوطة تحمل عنوان (كتاب الخط). ويمكن أن نضرب أمثلة أخرى تؤكد ذلك[2].

وقد أبقيت عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة لسببين: الأول: أن المخطوطة هي المستند الأساسي في إخراج نص الكتاب، فلا ينبغي تجاوز ما ورد فيها ما دام له وجه في الصحة، والثاني: أن كلمة الهجاء في عصرنا قد غلبت دلالتها الأدبية في الاستعمال على دلالتها على الكتابة والخط، فآثرت ما هو أوضح مع موافقته لما ورد في المخطوطة.

### ٣ـ تحقيق النص:

إن إخراج كتاب قديم من نسخة مخطوطة واحدة أمر يظل في كثير من الأحيان مفتقراً إلى ما يوضح عدداً من المواضيع في النص، ولا سيما إذا كانت المخطوطة غير واضحة تماماً أو فيها سقط أو تصحيف، ومخطوطة (كتاب الخط) دقيقة بيِّنة في الغالب لكنها لا تخلو من غموض أو سقط أو تصحيف أحياناً، وقد بذلت جهدي في إصلاح ذلك من خلال كتب الخط العربي (أعني الإملاء) القديمة، واستفدت من أبواب الهجاء التي جاءت في كتاب «الجمل» للزجاجي نفسه، فالعبارات والأمثلة تتفق أحياناً بين النصين، لكن كتاب الخط ليس تكراراً لما جاء في كتاب الجمل، بل يمكن القول إن ما ورد في كتاب الجمل هو تلخيص لكتاب الخط لاسيما أن كتاب الخط مؤلف قبل «الجُمل» بدليل

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء ١٨/ ٢٠٠، والسيوطي: بغية الوعاة ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: ابن النديم: الفهرست ص٦٥، وياقوت: معجم الأدباء ١٧/ ١٣٩.

قول المؤلف في الجمل عن الأفعال المهموزة : «وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء».

وهناك قضية يثيرها قول المؤلف في مقدمة كتاب الخط: «نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما وقع عليه الخط... وحكم المقصور والممدود في الخط والتاريخ والعدد، موجزاً...»، فلم يرد في المخطوطة ذكر لموضوع (التاريخ والعدد)، فإما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنها، وإما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ناقصة، وإن كانت مختومة بهذه العبارة (تم كتاب الخط) !.

وقد حرصت في تحقيق الكتاب أن أوثق النصوص بالإشارة إلى مواضع ذكرها في كتب الإملاء العربي القديمة، مثل كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، و «الخط» لابن السراج، و «كتاب الكتّاب» لابن درستويه وغيرها، وكذلك خرجت الشواهد من آيات كريمة أو شعر.

والكتاب يعرض قواعد الإملاء العربي في عصر مؤلفه، وكثير من تلك القواعد استقر على ما ذكره المؤلف، وغيره من العلماء المتقدمين، لكن بعض تلك القواعد قد تطور خلال القرون، فحاولت أن أشير إلى ذلك في الهوامش، مستنداً إلى كتاب عبد السلام هارون، رَحِمَهُ اللَّهُ، خاصة، وهي مواضع قليلة. وقد حاولت ألاّ أطيل في الهوامش، وإنما كان هدفي دائماً توضيح نص الكتاب وتصحيحه، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

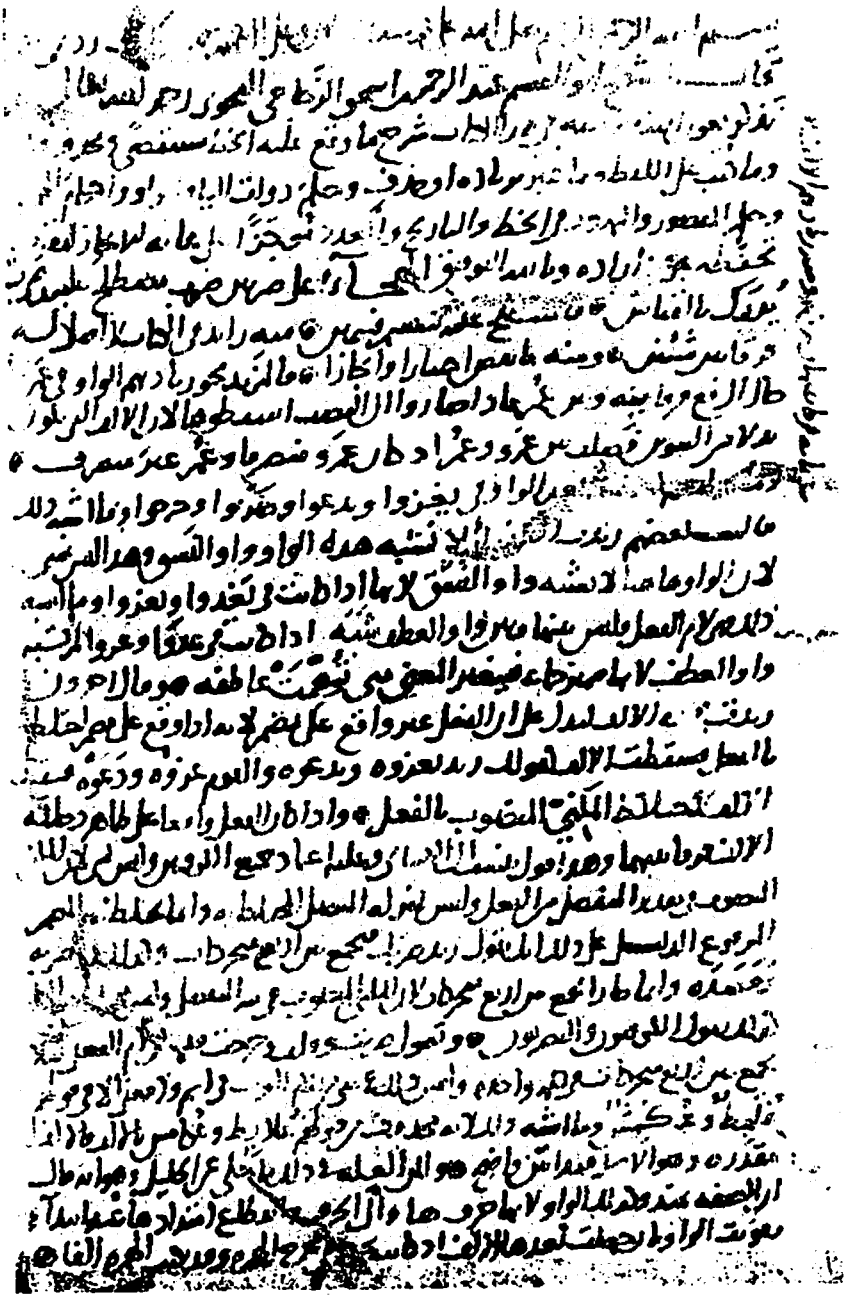

الصفحة الأولى من مخطوطة كتاب الخط

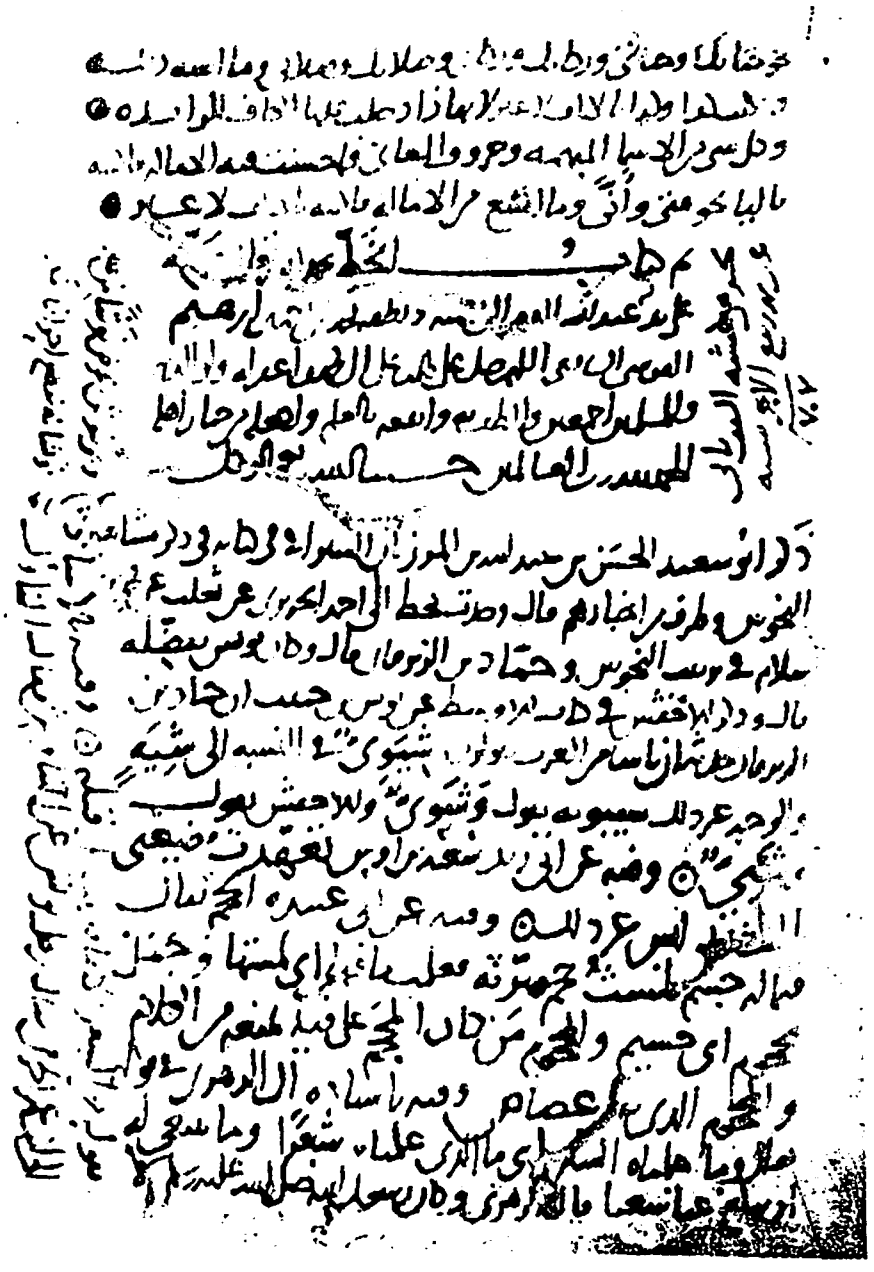

الصفحة الأخيرة من مخطوطة كتاب الخط

# [كتاب الخط ـ للزجاجي]

/٢٤٩ ظ/ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلَّىٰ اللّٰهُ علىٰ محمدٍ سيدِ المرسلينَ وعلىٰ آلِ محمدٍ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ

﴿رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]

قال الشيخُ أبو القاسم عبدُ الرحمٰن بنُ إسحاقَ الزجاجيُّ النحويُّ، رَحِمَهُ اللّٰهُ تعالى:

نذكرُ بعون اللّٰهِ وتوفيقِهِ، في هذا الكتاب شرحَ ما وقع عليه الخطُّ مستقصىً ومحذوفاً، وما كُتِبَ علىٰ اللفظ، وما غُيِّرَ بزيادةٍ أو حذفٍ، وحُكْمَ ذوات الياء والواو، وأحكامَ الهمزة، وحكمَ المقصور والممدود في الخط، والتاريخَ والعددَ[1]، موجزاً على غاية الإيجاز، ليَقْرُبَ تَحَفُّظُهُ على مَن أراده، وبالله التوفيق.

**الهجاء على ضربين:** ضَرْبٍ مُصْطَلَحٍ عليه، وضَرْبٍ يُدْرَكُ بالقياس.

فالمصطلحُ عليه ينقسم قسمين: منه زائدٌ في الكِتَاب لا أصل له، فَرْقاً بين شيئين، ومنه ما نقص اختصاراً[2] وإيجازاً.

---

(١) لم يرد في الكتاب شيء عن موضوع (التاريخ والعدد)، فإما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنهما، وإما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدنا عليها في إخراج الكتاب ناقصة.

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل، وقد قال المؤلف في كتابه (الجمل ص٢٧٤): «والعرب كذلك يفعلون، يحذفون بعض الكلمة اختصاراً وإيجازاً».

فالمزيدُ نَحْوُ زيادتِهمِ الواوَ في (عَمْرٍ) في حال الرفع فرقاً بينه وبين (عُمَرَ)، فإذا صاروا إلى النصب أسقطوها، لأن الألف التي تكون بدلاً من التنوين فصلت بين (عَمْرٍو) و (عُمَرَ)، إذ كان (عَمْرٌو) منصرفاً و (عُمَرُ) غير منصرف[1].

ومنه زيادتهم الألف في [(مائة) فرقاً بينها وبين (مِنْهُ)[2].

ومنه زيادتهم الألف][3] بعد الواو في (يغزوا، ويدعوا، وضربوا، وخرجوا) وما أشبه ذلك.

قال بعضهم[4]: زِيدَتِ الألفُ لِئَلاَّ تُشْبِهَ هذه الواوُ واوَ النَّسَقِ، وهذا ليس بشيءٍ، لأن الواو هاهنا لا تُشْبِهُ واوَ النسق، لأنها إذا كانت في (يَعْدُوا، ويَغْزُوا) وما أشبه ذلك فهي لام الفعل، فليس بينها وبين واو العطف شَبَهٌ، [و][5] إذا كانت في (عَدَوْا، وغَزَوْا) لم تُشْبِهْ واوَ العطف، لأنها ضميرُ جماعةٍ، فيتغير المعنى متى تُوُهِّمَتْ عاطفةً.

---

(١) ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٥، وابن درستويه: كتاب الكتّاب ص٨٦. وتشير بعض الدراسات المعاصرة إلى أن من خصائص الكتابة النبطية التي تحدرت عنها الكتابة العربية ـ في الرأي الراجح ـ إلحاق واو زائدة في آخر أسماء الأعلام، ومن بينها (عمرو)، فلعل الكتابة العربية ورثت زيادة الواو في (عمرو) عن أصلها القديم. ينظر: جواد علي: تاريخ العرب قبل الإسلام ٣/ ٢٩٩، وكتابي: رسم المصحف ص٧٤.

(٢) قال ابن درستويه (كتاب الكتّاب ص٨٤): «أجمع النحويون على أنها للفرق بينها وبين منه».

(٣) ما بين القوسين المعقوفين مكتوب في هامش الأصل.

(٤) هو ابن قتيبة والأخفش. ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٩، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٥، والصولي: أدب الكتاب ص٢٤٦، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٣٨.

(٥) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق.

وقال آخرون: زيدت هذه الألفُ لِتَدُلَّ على أن الفعل غيرُ واقع على مضمر، لأنه إذا وقع على مضمر اختلط بالفعل فسقطتِ الألف، كقولك: زيدٌ يغزوه ويدعوه، والقوم غَزَوْهُ ودَعَوْهُ، فسقطت الألف لاختلاط المَكْنِيِّ المنصوب بالفعل. وإذا كان الفعل واقعاً على ظاهر دخلته الألف فرقاً بينهما.

وهذا قولٌ يُنْسَبُ إلى الكسائي[1]، وعليه اعتماد جميع الكوفيين، وليس بشيء، لأن المَكْنِيَّ المنصوب في تقدير المنفصل من الفعل، وليس بمنزلة المتصل المختلط به، وإنما يختلط به المضمر المرفوع، الدليل على ذلك أنك تقول: زيدٌ ضَرَبَكَ، فتجمع بين أربع متحركات، وكذلك: عمرٌو ضَرَبَه وقَصَدَه، وإنما جاز الجمع بين أربع متحركات لأن المكنيَّ المنصوبَ في نِيَّةِ المنفصل، وليس بمختلط مع الكلمة، كذلك يقول الكوفيون والبصريون.

وتقول: ضَرَبْتُ، وقُلْتُ، وخَرَجْتُ، فتُسَكِّنُ لام الفعل لِئَلاَّ تجمعَ بين أربع متحركات في كلمة واحدة، وليس ذلك في شيء من كلام العرب في اسم ولا فعل إلا في قولهم: عُلَبِطٌ[2] وعُكَمِشٌ[3]، وما أشبه ذلك، لأنه

---

(١) ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٥. والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة، أحد القراء السبعة المشهورين، وهو لغوي ونحوي كبير، له مؤلفات، نشأ في الكوفة، ونزل بغداد، وتوفي في قرية من قُرى الري سنة ١٨٩هـ على الأرجح (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧/ ٤٨).

(٢) رجل عُلَبِطٌ وعلابط: ضخم عظيم، وقيل: غليظ علبط. قال ابن منظور: «وكل ذلك محذوف من فُعَالِل، وليس بأصل، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة»، (لسان العرب ٩/ ٢٤٠ علبط، وينظر سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٨٩).

(٣) العُكَمِشُ: القطيع الضخم من الإبل، ويقال أيضاً: العكمس والعكامس بالسين، وهو =

محذوف من قولهم: عُلَابِطٌ، وعُكَامِشٌ بالألف، فالألف مقدَّرة وهو الأصل، فهذا بَيِّنٌ واضح.

ولكن العلة في ذلك ما حُكِيَ عن الخليل[1]، وهو أنه قال: إن الضمة[2] تمتدُّ، وكذلك الواو، لأنها حرفٌ هاوٍ إلى الجوف[3]، وانقطاع امتدادها عند ابتداءِ [الهمزة][4]، فَقُوِّيَتِ ٱلواوُ بأن جُعِلَت بعدها الألف، إذ كانت من مخرج الهمزة، وقد تُكتب الهمزةُ أَلِفاً.

/٢٥٠و/

وكان بعض الكتاب لا يزيد الألف بعد (غَزَوْا، ودَعَوْا، ومَشَوْا) وما أشبه ذلك، ولا بعد المجزوم، والمنصوب في قولك: القوم لن يَغْزُوا، ولن يَدْعُوا، ولم يَدْعُوا، ولم يَغْزُوا.

والاختيار إثبات الألف في هذه المواضع كلها[5]، وإن كانت العلة

---

= أشهر (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٨/ ٢٣ عكمس و ٨/ ٢١٠ عكمش).

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، نحوي ولغوي كبير، وهو شيخ سيبويه، وصاحب معجم العين، وله مؤلفات أخرى، والمشهور أنه توفي سنة ١٧٠هـ. (تنظر مصادر ترجمته في: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ٣/ ١٢٢). وينظر رأيه في زيادة الألف بعد الواو عند سيبويه: الكتاب ٤/ ١٧٦، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٥، والصولي: أدب الكتاب ص٢٤٦، ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٨٤.

(٢) في الأصل: الصفة، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: الحرف، وهو تحريف.

(٤) زيادة دل عليها ما ورد في المصادر المذكورة في نهاية هامش (٤) في الصفحة السابقة.

(٥) أما في زماننا فإن المستعمل عدم زيادة الألف إلا بعد واو الضمير، وذلك في الفعل الماضي نحو: كتبوا، والأمر نحو: اكتبوا، والمضارع المحذوف النون نحو: لن يكتبوا، ولم يكتبوا (ينظر: نصر الهوريني: المطالع النصرية ص ١٥٠، وعبد السلام =

أوجبت ذلك في بعض المواضع، لئلا يختلف الباب، وله نظائر في العربية، نحو: حذفهم الواو من (يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَثِبُ) وما أشبه ذلك، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم قالوا: نَعِدُ[1] وأَعِدُ وتَعِدُ، فجعلوا سائر المضارع محمولاً عليها، لئلا يختلف الباب.

وكان جماعة من متقدمي الكُتَّاب يكتبونه كله بغير ألف على الأصل، نحو: يَغْزُو، ويَدْعُو، ودَعَوْ، وما أشبه ذلك. والاختيار ما عليه الجماعة.

وإذا كان مثل هذا في الأسماء كتبوه كلهم بغير ألف، نحو: هذا أبو فلان، وأخو فلان، وبنو فلان، وما أشبه ذلك.

ومنهم مَنْ يزيد الألف إذا كان في الجمع، نحو قولك: بنوا فلان.

قال أبو القاسم[2]: والاختيار عندي حذفها في الأسماء كلها.

ومن الزيادة زيادتهم الواو في (أُولٰئِكَ) فرقاً بينها وبين (إِلَيْكَ)[3].

ومنها زيادة بعضهم الواو في قولك: يا أُوخَيَّ، في التصغير، وإن كان المراد به غير التصغير[4].

---

= محمد هارون: قواعد الإملاء ص٣٥).

(١) في الأصل (يعد) بالياء، والمناسب (نعد) بالنون. (ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥٩/١٠).

(٢) هو المؤلف، ويتكرر ذلك كثيراً في الكتاب.

(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠١، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٧، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص١٢٧.

(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠١، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٧، والصولي: أدب الكتاب ص٢٥١.

قال أبو القاسم: وما أراها مستحسنة، لأن الضمة[1] تُغْنِي عنها، وهي عند كُتَّاب زماننا غير مستعملة.

فعلى هذا تجري الزيادة في الخط.

وأما الحذف والاختصار فنحو[2]: حذفهم الألف من (إبرٰهيم، وإسمٰعيل) وما أشبه ذلك من الأسماء الأعجمية والمعارف.

ومنه حذفهم إحدى الواوين من (طاوس، وداود)[3].

وحذفُ بعضهم الألف من (الكافرين، والمسلمات، والصالحات)[4]، حَذَفَه بعضهم دون بعض، وذلك حسن صواب، أمّا الإثبات فعلى الأصل، وأما الحذف فلأنه لا يلتبس بغيره ولا يُشكل.

ومنه حذفهم ألف الوصل من الخط، وهي تُحْذَفُ في ثلاثة مواضع: تُحْذَفُ في (بسم الله الرحمٰن الرحيم)، لكثرة الاستعمال ولأنه قد عُرِفَ موضعها، ولا تحذف إلا في اسم الله تعالى وحده، فإن قُلْتَ: أبْدَأُ بٱسم الله، أثبتَّ الألف[5]. وكان الكسائي يُجيز حذف الألف من كل اسم مع سائر أسماء الله تعالى، قياساً على اسم الله تعالى[6].

---

(١) في الأصل: الصفة، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: نحو.

(٣) ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٩.

(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٩٢.

(٥) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٤، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٧٧.

(٦) أشار السيوطي إلى رأي الكسائي في كتابه: همع الهوامع ٢/٢٣٦.

والموضع الثاني الذي تُحْذَفُ منه أَلِفُ الوصل كقولك: هذا زيدُ بنُ عمرو، ومررت بمحمدِ بنِ عمرو، وهذا زيدُ بنُ أبي بكر[1]. والعلة في ذلك أن (الابن) لا ينفك من الإضافة، وكان وصفاً غير مُسْتَغْنىً عنه، فصار مع الموصوف كالشيء الواحد، وصار كأن الموصوف في الحقيقة مضاف، والصفة مقحمة، فحُذِفَ التنوين لذلك، وحُذِفَت ألف الوصل من الخط لكثرة الاستعمال. ونظير ذلك قولك في النداء: يا زيدَ بنَ عمرو، وإن كان (ابن) بينهما. وهذا مِثْلُ قولهم: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)، كما قال جرير[2]:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ  لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ[3]

أقحم الثاني، وقد أضاف الأول إلى عَدِي.

ومِن العرب مَن يقول: يا زيدُ بنَ عمرو، فيخرجه عن القياس.

وحكى سيبويه[4] أَنَّ مَنْ قال: يا زيدَ بنَ عمرو، فزيد وابن كاسم واحد، والفتحة التي في الدال فتحة بناء وليست بإعراب. وكذلك إذا قلت: جاءني زيدُ بنُ عمرو، فكأنها بمنزلة قولهم: هذا أخوك، ورأيت

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٤، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٧٦.

(٢) جرير بن عطية الخطفي، من أشهر شعراء العصر الأموي، توفي سنة ١١٠هـ (ينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء ١/ ٤٦٤، والزركلي: الأعلام ٢/ ١١٩).

(٣) استشهد به سيبويه مرتين في الكتاب (١/ ٥٣ و ٢/ ٢٠٥)، وهو في ديوان جرير ص٢٨٥: (لا يوقعنكم) بدل (لا يلقينكم).

(٤) سيبويه: عمرو بن عثمان، أبو بشر البصري، وسيبويه لقب له، كان من أكبر نحاة العربية، وله (الكتاب) في النحو، وكان قد أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، وتوفي سنة ١٨٠هـ على خلاف. (تنظر مصادر ترجمته في: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٨/ ١٠). =

أخاك، ومررت بأخيك، قال شبَّهُوهُ براء (ٱمْرِىءٍ) حين جعلوها تابعة[1] للهمزة، فقالوا: رأيت ٱمْرَأً، ومررت / ٢٥٠ظ/ بٱمْرِىءٍ، وهذا ٱمْرُؤٌ[2].

ولو أن قائلاً قال: هذا زيدٌ بنُ عمرو، ما كان مخطئاً لأن هذا هو الأصل، وفي القرآن قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة]، قُرِىء بالتنوين، وترك التنوين[3]، وأنشد سيبويه[4]:

جاريـةٌ مِـنْ قَـيسٍ ٱبنِ ثَـعْـلَـبَـه

فأما المستحسن في الخط فحذف هذه الألف في هذا الموضع الذي وصفتُه لك، فإذا زال عنه كُتِبَ بالألف، وذلك أن يكون ٱبنٌ خبراً، تقول: كان زيدٌ ٱبنَ عمرٍو، تكتبه بألف وتُنوِّنُ الاسمَ قبله، وكذلك ظننتُ محمداً ٱبنَ عمرٍو. فإن قلتَ: ظننت محمدَ بنَ عمرٍو شاخصاً، لم تنوِّنِ الاسم الذي قبله وكتبتَه بغير ألف. وكذلك إن أضفته إلى ٱسم غير عَلَم كتبته بالألف، كقولك: هذا زيدٌ ابن أخيك، وابنُ عمك، وما أشبه ذلك، تكتبه بألف.

فأما قولك: هذا محمدُ بنُ الأميرِ والوزيرِ والخليفةِ والتاجرِ فإن هذه الأسماء لشهرتها تجري مجرى العَلَم، فتكتبُ ٱبن معها بغير ألف، لأنها

---

(١) في الأصل: التابعة.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) قرأ عاصم والكسائي بالتنوين، وقرأ الباقون من القراء السبعة، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة ، وابن عامر، بترك التنوين. (ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٣١٣، والداني: التيسير ص١١٨).

(٤) الرجز للأغلب العجلي، استشهد به سيبويه (الكتاب ٣/ ٥٠٥)، وابن درستويه: (كتاب الكتاب ص٧٧)، الشاهد فيه تنوين (قيس) مع أنها موصوفة بكلمة (ابن).

تجري مجرى الاسم العَلَم، الدليل على ذلك قول الفرزدق[1]:

ما زِلتُ أُغْلِقُ أبواباً وأَفْتَحُهَا  حتى أتيتُ أبا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ[2]

فحذفه التنوين يدل على ما ذكرناه.

وبعض كُتَّاب زماننا يرى الكنية مخالفة للاسم، فيثبت الألف معها، فيكتب هذا زيدُ ابن أبي بكر، ومحمدُ ابن أبي جعفر، وما أشبه ذلك، بالألف[3]. والوجه حذفها على ما ذكرتُ.

وكل موضع حَسُنَ إثبات الألف فيه فَنَوِّنِ الاسمَ الذي قبله على كل حال، كقولك: خرج زيدٌ ومحمدٌ ٱبنا بكر، ومررت بمحمدٍ وبكرٍ ٱبني محمد.

وإذا لم يكن ابن نعتاً جارياً على منعوت كُتِبَ بالألف أيضاً، كقولك: قال ابن زيد كذا، وخرج ابن فلان، وكذلك ما أشبههما.

فأما ابنة ففيها لغتان، يقال: بِنْتٌ وٱبْنَةٌ، أما بنت فلا كلام فيها [لأنها][4] تجري مجرى ٱسم لا ألف في أوله، وأما ٱبنة فحكمها حكم ابن، وقد مضى شرحه.

---

(١) هو: همام بن غالب، والفرزدق لقب له، كان أحد شعراء العربية المشهورين في زمن الدولة الأموية، توفي سنة ١١٠هـ (ينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء ١/٤٧١، والزركلي: الأعلام ٨/٩٣).

(٢) ديوان الفرزدق ١/٣٨٢، والبيت في مدح أبي عمرو بن العلاء، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٦، و٤/٦٣.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٢/٢٣٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

والموضع الثالث الذي تحذف فيه ألف الوصل من الخط[1] هو: إذا جاء لام الجر مع لام التعريف، كقولك: القوم والغلام والرجل، ثم تقول: هذا للقوم وللغلام وللرجل، فَتَحْذِفُ ألف الوصل مع اللام خاصة، ولا تَحْذِفُهَا مع غيرها، وإنما حُذِفَتْ مع اللام كراهية اجتماع ثلاث صور متشابهة[2].

فهذه جملة ما كتبَ في الهجاء اصطلاحاً يدلك على نظائره. وأما ما يَدُل[3] قياساً فهو ذوات الواو والياء من الأفعال، والمقصور والممدود والمعتل من الأسماء وأحكام الهمز.

---

(١) في الأصل (لفظ)، ولعله محرف عن (الخط).

(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٥، والصولي: أدب الكتاب ص٢٤٣، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٣٦.

(٣) كذا في الأصل، ولعله: يُـدُّل.

## باب معرفة كِتَابِ ذوات الياء والواو من الأفعال

اعلم أنَّ كُلَّ فِعْلٍ جاوز ثلاثة أحرف من هذا النوع فكِتَابُهُ بالياء، من أي جنس كان، من ذوات الياء أو من ذوات الواو، إلا أن يكون مهموزاً وقبل آخره ياء[1]. فذوات الواو نحو: أغزىٰ يُغْزَىٰ، وأعطىٰ يُعْطَىٰ، وأَعلىٰ واَستدنى واَستغزى وتغازىٰ، وما أشبه ذلك، قَلَّتْ حروفُهُ أو كَثُرَتْ، تكتبُه كلَّه بالياء بعد أن يجاوز ثلاثة أحرف، وتُثَنِّيه بالياء كقولك: الزيدان تعاطيا وتغازيا وتعاليا واستدنيا، وكذلك ما أشبهه. ومن ذوات الياء نحو: يخشى ويسعى وما أشبه ذلك.

وأما المهموز فإنه يكتب بالألف[2]، قَلَّتْ حروفهُ أو كَثُرَتْ، نحوأَنبأَ واَستنبأ وأخطأ واستخطأ واستبرأ وطأطأ واستقرأ وتقارأ، وما أشبه ذلك.

فإن انكسر ما قبل آخره /٢٥١و/ فلا بأس بِكتَابهِ من أي جنس كان بالياء، مهموزاً كان، أو غير مهموز، قَلَّتْ حروفُه أو كَثُرَت. فالمهموز قولك: يُقْرِئُ ويُخْطِئُ ويَسْتَبْرِئُ الجارية وقُرِئَ الكتاب، وما أشبه ذلك، وغير المهموز كقولك: يَستغزي ويُغْرِي ويَقضي ويَمشي ويَرمي وغُزِي ودُعِيَ، وما أشبه ذلك.

وأنت تُفَرِّقُ بين المهموز وما ليس بمهموز، لأن المهموز لا يُحْذَفُ آخره في الجزم، وما ليس بمهموز يُحْذَفُ آخره للجزم، نحو قولك: لم

---

(١) الزجاجي: الجمل ص٢٧٠، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٣، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٣، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٤٤.

(٢) الزجاجي: الجمل ص٢٧٠، والوشاء: الممدود والمقصور ص٤١.

يمشِ زيد، ولم يخشَ، ولم يَسْتَدْنِ[1]، بحذف آخره للجزم[2]. وتقول في المهموز: لم يُخْطِئْ زيد، ولم يَستقرِئْ، ولم يَجِئْ.

ومِلاكُ هذا الباب حِفْظُ المهموز، لأنه لا يلحق إلا سماعاً، وأنا أذكر منه في هذا الكتاب في باب مفرد ما يكثر استعماله وترداده في الكتب والمحاورات، إن شاء الله تعالى.

وأما ما كان قبل آخره ياءٌ فإنه يُكْتَبُ بالألف كراهية اجتماع حرفين على صورة واحدة[3]، نحو قولك: تَعْيَا يا[4] هٰذه، وتحيا حياةً طيبةً، وكذلك أَسْتَحْيَا وتَحَايَا، ومثله من الأسماء الدنيا والعليا والخطايا والزوايا والرَّوَايا والْحَوَايا، وما أشبه ذلك، يُكْتَبُ كلُّه بالألف، وكذا حكم الأفعال التي على أكثر من ثلاثة أحرف، بالغةً ما بلغت حروفها[5].

فأما الثلاثية من الأفعال فكل فعل كان من ذوات الواو فاكتبه بالألف لا غير، نحو: غَزَا ودَعَا ولَهَا وهَجَا، وما أشبه ذلك، وتعرفه بأن تَرُدَّه إلى نفسك، نحو قولك: دَعَوْتُ ولَهَوْتُ وغَزَوْتُ وهَجَوْتُ، ونحو قولك: الزيدان دَعَوَا وغَزَوَا ولَهَوَا، وما أشبه ذلك.

---

(١) الكلمة غير منقوطة في الأصل.

(٢) في الأصل (للهمز)، ولعله سهو من الناسخ.

(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٥، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٤٤.

(٤) (تعيا يا): الكلمتان غير منقوطتين في الأصل.

(٥) استثنوا من ذلك (يحيىٰ) اسم رجل بعينه، قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب، ص٢٠٥): «وأحسبهم اتبعوا فيه رسم المصحف». وذكر بعضهم أن (رَيَّىٰ) اسم علم تكتب بالياء أيضاً. (ينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٤٤، والاستراباذي: شرح الشافية ٣/ ٢٣٢).

وكل فعل من ذوات الياء فاكتبه بالياء، وهو المختار، وكِتَابُهُ بالألف ليس بخطأ، وإنما الخطأ الذي لا وجه له أن تَكْتُبَ ذوات الواو بالياء نحو: غَزَىٰ ودعىٰ ولهىٰ. وتَسْتَدِلُّ عليه أيضاً برَدِّه إلى نفسك وإلى التثنية والجمع، نحو قولك: قَضَيْتُ وقَضَيَا، وسَعَيْتُ وسَعَيَا، وأقضي، والزيدانِ قَضَيَا وسَعَيَا، وما أشبه ذلك، فبمثل هذا تَعْرِفُ ذوات الياء من ذوات الواو[1].

وإذا أشكل عليك فلم تَعْرِفِ الفعلَ أَهُوَ من ذوات الواو أو من ذوات الياء فاكْتُبْهُ بالألف، لأن كتابه بالألف صواب[2]، وإنما الخطأ ما ذكرتُ لك، وهو كَتْبُ ذوات الواو بالياء. وقرأت بخط أبي العباس[3]، ٦، شيئاً كثيراً كتب[4] ذوات الياء بالألف، إن كان الاختيار ما أخبرتك به.

---

(١) ينظر: الوشاء: الممدود والمقصور ص٣٩.

(٢) قال الوشاء(الممدود والمقصور ص٤٠): «فإذا أشكل عليك الفعل فلم تدر أمن ذوات الواو هو أم من ذوات الياء فاكتبه بالألف»، (وينظر: الزجاجي: الجمل ص٢٧٠، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٨، والسيوطي: همع الهوامع ٢/٢٤٣).

(٣) لعله محمد بن يزيد المبرد، نحوي مشهور، له: «المقتضب» في النحو، و «الكامل» في الأدب وغيرهما، وقد أخذ عنه عدد من شيوخ المؤلف، توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ. (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢/١١٤).

(٤) كذا في الأصل، ولعله: كتب فيه.

## باب معرفة المقصور والممدود من الأسماء

اعلم أن المقصور هو: كل اسم وقعت في آخره ألف، وهي تكون على أربعة أضرب: تكون منقلبة من ياء نحو: فَتَىً ورَحَىً، وتكون منقلبة من واو نحو: عصاً ورجاً[1]، وتكون زائدة للإلحاق نحو: أَرْطَىً ومِعْزىً[2]، وتكون للتأنيث نحو: حُبْلَىٰ وسَكْرَىٰ وما اشبه ذلك. وحكم هذه الأربعة أضرب حكم واحد في أن الإعراب لا يدخلها، ثم يدخل التنوين ثلاثة أضرب، وهي ما كانت ألفه منقلبة من ياء أو واو وكانت للإلحاق. /٢٥١ظ/ فإذا دخل التنوين عليه سقطت الألف من اللفظ لاجتماع الساكنين وثبت التنوين، لأنه [عَلَـ]ـمٌ[3] للانصراف. وأما ما كانت ألفة للتأنيث ولايدخل عليه التنوين فنحو: غَضْبَىٰ[4] وسَلْوَىٰ، وما أشبه ذلك.

وإنما سُمِّيَ هذا الجنس من الكلام مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب، أي مُنِعَ منه[5]، كما تقول: قَصَرْتُ فلاناً عن حاجته، وقَصَرَ عن كذا

---

(١) الرجا: جانب البئر (الزجاجي: الجمل ص٢٨٦، وينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٩/ ٢٤ رجا).

(٢) في الأصل: (أرطا ومعزا)، والأرطى: شجر ينبت بالرمل، واحدته أرطاة، والألف في الكلمتين للإلحاق لا للتأنيث (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٧/ ٢٧٧ معز، و ٩/ ١٢٢ أرطا).

(٣) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.

(٤) الكلمة غير منقوطة في الأصل.

(٥) أصل هذا التعليل لسيبويه في: الكتاب ٣/ ٥٣٦، ونقله ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٤٤، وابن عصفور في: شرح الجمل ٢/ ٢٦٠. =

وكذا، ولم يُسَمَّ غيره من الأسماء المبنيات الممنوعات من الإعراب مقصوراً نحو: أينَ وكيفَ وأمسِ وحيثُ ومَنْ وكَمْ وما أشبه ذلك لأنها غير مستحقة للإعراب، والمقصور لم تدخل عليه علة توجب له [الامتناع][1] منه إلاَّ ثِقَلُ اللفظ به وتَعَذُّرُه، وذلك لأن الأسماءَ المبنيةَ دخولُ الإعرابِ والحركاتِ عليها في اللفظ غيرُ سائغٍ، لأنها غير مستحقة للإعراب، وهذا فرقُ ما بينهما.

وقد سَمَّاه بعض العلماء منقوصاً[2]، لأنه إذا دخله التنوين سقطت لامه، فنقص ولم يدخله الإعراب وهو منقوص.

فإن قال قائلٌ: فَهَلاَّ سُمِّيَ مثل قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ، وما أشبه ذلك منقوصاً لأن اللام منه سقطت لاجتماعها مع التنوين وسكونها؟[3].

فالجواب في ذلك أن مثل قاضٍ وغازٍ قد يَتِمُّ في حال النصب في قولك: رأيتُ قاضياً وغازياً وما أشبه ذلك. والمقصور ليس بمثل هذه الحال، وهو منقوص أبداً إذا قارنه التنوين، فهذا فرقٌ بينهما، وهو واضح بَيِّنٌ.

وقال بعض العلماء: إنما سُمِّيَ المقصور مقصوراً لأنه أَقْصَرُ من الممدود المُعْرَبِ[4]، فرقاً بينهما، وكلٌّ قد ذهبَ مذهباً.

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) كما فعل سيبويه (ينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٦ و ٥٣٦).

(٣) قلت: قد سماه المتأخرون من النحاة منقوصاً (ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٨١) وهو الذي استقر في الاستعمال في زماننا.

(٤) رجح ابن عصفور هذا التعليل في شرح الجمل (٢/ ٣٦٠)، وكان علي بن سليمان قد =

وكل اسم مقصور جاوز ثلاثة أحرف فاكتبه بالياء [بالغاً][1] ما بلغت حروفه، إلا أن يكون قبل آخره ياءٌ، نحو مَلْهىً ومَغْزىً ومُدَّعىً ومُسْتَقْصىً وحُبلىٰ وسَلْوىٰ وحُبَارىٰ، وما أشبه ذلك.

وكل ما كان على ثلاثة أحرف فٱكتبْ ذوات الواو منه بالألف لا غير، وٱكتبْ ذوات الياء منه بالياء، وكتابها بالألف جائز. فذوات الواو نحو عَصاً ومَناً ورَجاً[2]، وذوات الياء نحو: رَحىً وفتىً، وما أشبه ذلك.

وتعرف ذوات الياء من ذوات الواو بالتثنية والجمع والتأنيث والاشتقاق.

فإذا أَضَفْتَ المقصور إلى مَكْنِيٍّ[3] كتبتَه كلَّه بالألف، نحو: فتاك وفتاه ورحاك ورحاه وعصاك وعصاه، وإنما كانت تكتب بالياء حيث كانت ظرفاً في موضع تلحقها فيه العلة، فلما اتصل المقصور بالمكني صارت لامه وسطاً فقَوِيَتْ ولم تنقلبْ فكُتِبَتْ على لفظها[4].

وأما أهل الكوفة فيكتبون ما كان من هذا الجنس من المقصور ما كان من ذوات الثلاثة إذا كان مضمومَ الأول أو مكسورَهُ، أو في أوله أو في وسطه واوٌ، بالياء نحو: رِضىً وكُسىً ورُشىً ولُهىً، في جمع كُسوة

---

= جمع بين التعليلين في قوله (كشف المشكل ٢/٢٢٩): «وقيل له مقصور لأنه قصر عن المد والإعراب، أي: حبس».

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) المنا: معيار قديم يوزن به أو يكال، والرجا: جانب البئر.

(٣) مكني: ضمير.

(٤) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٦، ابن السراج: كتاب الخط ص ١٢٤، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٢، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٦.

ورُشوة ولُهوة[1]، ولا يعتبرون أصله. وأهل البصرة يردونه إلى أصله كما ذكرت لك، فيكتبون الرضا وما أشبهه بالألف لأنه من الرضوان[2].

وأما ما كان قبل آخره ياء فإنه يكتب بالألف، نحو: رَوَايا وخَطَايا، وما أشبه ذلك[3].

وأما الممدود فهو كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف[4]، وهو على خمسة[5] أضرب: ضرب تكون همزته منقلبة من ياء أو واو، وتكون زائدة للإلحاق، وتكون أصلية، وتكون للتأنيث.

فأما المنقلبة من ياء، فنحو قولك: سِقاء، وشِفاء، لأن سِقاء فِعَال من قولك: سَقَيْتُ، فالياء لام الفعل، وتلحقها ألف فِعال الزائدة فتصير سقاي، فتقع الياء بعد الألف / ٢٥٢و/ طرفاً، وحكم الياء إذا وقعت طرفاً

---

(١) الكسوة بكسر الكاف وضمها: اللباس، والجمع كُسأ (ابن منظور: لسان العرب ٢٠/ ٨٧ كسا). والرشوة، مثلثة الراء، الجُعْل، وهو ما يُعطى لقضاء حاجة، والجمع رشا بضم الراء وكسرها (لسان العرب ١٩/ ٣٧ رشا). واللهوة، بضم اللام وفتحها: ما يُلقى في فم الرحا من الحبوب للطحن، واللهوة أيضاً العطية، والجمع لُهأ (لسان العرب ٢٠/ ١٢٨ لها).

(٢) ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٤.

(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٥، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٤٤.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٥٣٩، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٥.

(٥) أكثر العلماء يجعلون الممدود على أربعة أضرب، وهي أن تكون همزته المتطرفة أصلية، أو منقلبة، او زائدة للإلحاق، أو زائدة للتأنيث. (ينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٨، وابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ٤/ ١٠٧)، وقد جعل الزجاجي الممدود الذي همزته منقلبة على ضربين: منقلبة عن ياء، ومنقلبة عن واو، وبذلك يصير الممدود عنده خمسة أضرب، والخلاف شكلي، ونتيجته واحدة. (وينظر أيضاً: ابن برهان العكبري: شرح اللمع ٢/ ٧٠١).

متحركة وفيها حركة[1] أن تقلب ألفاً، فلما وقعت متحركة بعد ألف كان القلب لها ألزم[2]، لأن الفتحة من الألف، فقلبت ألفاً، فاجتمع ساكنان وهما الألفان، فلم يمكن حذف إحداهما لئلا يصير الممدود مقصوراً، ولم يمكن أيضاً تحريك إحداهما لأن الألف ساكنة لا تتحرك، فقلبت الثانية همزة لتقع بها الحركات.

وكذلك شِفَاءٌ فِعَالٌ من شَفَيْتُ. وهذه علة كل ممدود من ذوات الياء.

وأما ذوات الواو فنحو قولك: كِساء وعَطاء، والأصل كِساوٌ، وقعت الواو طرفاً بعد ألف فلزمها من الاعتلال مثل ما فسرت لك في باب الياء.

وأما الهمزة التي للإلحاق فهي همزة عِلْبَاءٍ[3] وحِرْبَاء وقُوْباء[4] في لغة مَنْ سَكَّن [. . .][5] تقدير هذه الهمزة أيضاً إذا أردت تصريف الفعل أن يكون بمنزلة مَن قلب الياء لأنه لو صُرِّفَ منها لقيل: عَلْبَيْتُ[6].

أما همزة التأنيث نحو همزة: حمراءَ وبيضاءَ وصفراءَ، والهمزة

---

(١) كذا في الأصل، وقد قال سيبويه: (الكتاب ٤/٣٨٣): «وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً . . . وذلك قولك رمىٰ».

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٣٨٥.

(٣) في الأصل: عَلياء، وهو تصحيف.

(٤) العلباء: عصب العنق (لسان العرب: ٢/١١٨ علب). والحرباء: دويبة على شكل سامٍّ أبرصَ (لسان العرب: ١/٢٩٨ حرب). والقوباء: بفتح الواو وقد تسكن: داء يظهر في الجلد (لسان العرب ٢/١٨٦ قوب).

(٥) طمس في الأصل ولعل في مكانه (أو فتح و).

(٦) في الأصل: عليت.

الأصلية نحو همزة: قُرَّاء وتُنَّاءٍ[1]، لأنه مَن قَرَأَ الكتاب، وتَنَأَ بالمكان إذا أقام به، مثل ذلك: همزة الأخطاء والإقراء. فحكم الممدود كله إذا كان منفرداً أن يكتب بالألف من أي جنس كان [وبأي حركة تحرك كقولك: هذا][2] سقاءٌ وكساءٌ وعلباءٌ ومَذَّاءٌ، ورأيت كساءً وعلباءً، كذلك: هذه حمراءُ، ومررت بحمراءَ وبيضاءَ، يكتب كله بألف واحدة. والعلة في ذلك أن الهمزة إذا كانت آخراً وقبلها ساكن لم تثبت لها صورة في الخط، مثل قولك: الجُزْءُ والخَبْءُ، كتبت الألف التي قبلها، وهذا قياس مطرد.

فإذا صِرْتَ إلى حال النصب فإن حال المنصوب من الممدود أن يُكْتَبَ بثلاث ألفات: إحداهن الألف التي ذكرناها وهي المزيدة قبل الهمزة، والثانية الهمزة لأنها قد صارت وسطاً، لأن بعدها الألف المبدلة من التنوين في الوقف، وكان الحكم أن يكتب: رأيت كِسَاأا، وقبضت عَطَاأا[3] بثلاث ألفات، ولكن الكُتَّاب كرهوا اجتماع ثلاث صور، فَمنهم مَن يكتب بألفين ويقول: لا أحذف أكثر من حرف واحد، لأن ذلك إخلال مفرط، أعني حذف حرفين من كلمة واحدة. ويُكْرَهُ أن يُجْمَعَ بين صورتين[4].

---

(١) قُرّاء: جمع قارئ، وتُنّاء: جمع تانئ (لسان العرب ١/ ١٢٤ قرأ و ١/ ٣٢ تنأ).

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

(٣) رسمت في الأصل هكذا: (كساأا . . . عطاأا )، وهو المناسب لكلام المؤلف.

(٤) استقر الأمر في زماننا على كتابة هذه الهمزة مفردة بعد الألف (ينظر: نصر الهوريني: المطالع النصرية ص٨٤، وعبد السلام هارون: قواعد الإملاء ص١٢).

فإذا أضفتَ الممدود إلى مكنيٍّ كُتِبَ المرفوع بواو بعد ألف، والمجرور بياء بعد ألف، كقولك: هذا عطاؤك وكساؤك، ومثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ [ص]، تكتب بواو.

وكان حكم المنصوب فيه أن يكتب بألفين: إحداهما الأُولى التي مضى شرحها، والأخرى التي تكون بدلاً من الهمزة، كما كان حكم المجرور بالياء والمرفوع بالواو، وكان سبيلك أن تكتب رأيتُ كساءَكَ[1] بألفين، ولكن الكتَّاب استثقلوا ذلك فيه منفرداً غير مضاف، فحملوا المضاف عليه، ورأوا الفرق بين المنصوب والمجرور والمرفوع قد وقع باختلاف الحروف المنقلبة من الهمزة. والعلة في كِتْبَةِ المرفوع منه عند الإضافة إلى مكني بالواو والمجرور بالياء أن الهمزة لَمَّا اتصل بها مكنيٌّ صارت كأنها في وسط الكلمة، وكُتِبَتْ على حركتها كما كُتِبَ هذا جَزْؤُك، و [من][2] جُزْئِكَ، وهذا يُحْكَمُ في باب الهمزة إن شاء الله.

وإذا ثَنَّيْتَ وجمعتَ الممدود كان المؤنث فيه بواو، كقولك: حمراوان وحمراوات، وبيضاوان وبيضاوات، وكان باقي ذلك كله مهموزاً يكتب بألفين في التثنية، كقولك: كساءانورداءان[3] في الرفع، وفي /٢٥٢ظ/ النصب والجر بالياء، وقد أجاز بعضهم كسائان وعطائان، والمختار ما ذكرت لك[4].

---

(١) رسمت في الأصل هكذا (كسأك).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل : كساآن ورداآن.

(٤) ينظر في أحكام الممدود في الخط: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٥ ـ ٣٩، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٨ ـ ٤٤٣. =

أما ذوات الياء والواو من الأسماء فهي التي لحقها النقصان، نحو: قاضٍ وغازٍ ومُعْطٍ ومُشْتَرٍ، فإنه يكتب بغير ياء في حال الرفع [والخفض][1] بإجماع من النحويين كلهم إلا المازني[2] فإنه كان يرى كَتْبَهُ بالياء.

قال النحويون[3]: كان أصل قاضٍ وغازٍ قاضِيٌ وغازِيٌ فاستثقلوا الضمة في الياء المكسور ما قبلها فأُسكنت فاجتمعت هي والتنوين، وهما ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، لأن التنوين عَلَمُ الانصراف، فكتبوه بغير ياء للعلة التي ذكرتها، وهذه علة جميع هذا الباب.

ومنه جوارٍ وغواشٍ وسوارٍ [. . .][4] تَكْتُبُ ذلك كله بغير ياء في حال الرفع والجر، فإذا صرتَ إلى النصب صار حُكْمُهُ حُكْمَ سائر الأسماء الصحيحة، كقولك: رأيت قاضياً ورامياً وغازياً، ورأيت جواريَ وسواريَ، تكتب المنصوب منه بغير ألف بعد الياء، وغير المنصوب بلا ياء[5].

---

(١) زيادة يقتضيها المقام. فقد قال المؤلف في كتابه (الجمل ص٢٧١): «وكل اسم في آخره ياء قبلها كسرة فاكتبه، إذا كان مفرداً، في حال الرفع والخفض بغير ياء». (ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٩، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٧٥).

(٢) الكلمة غير منقوطة في الأصل، والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد، من نحاة البصرة المشهورين توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ (على خلاف). (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٧١). وذكر ابن السراج (كتاب الخط ص١٢٩) أن المبرد وهو من تلامذة المازني، كان يجيز إثبات الياء في المواضع المذكورة.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٨ و ٤/ ١٨٣.

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٥) الزجاجي: الجمل ص٢٧٢، وابن السراج: كتاب الخط ص ١٢٩.

فإذا أضفته كتبته كله بالياء، لا يجوز غير ذلك، كقولك: هذا قاضي زيد ورامي القوم، وجواري [. . .][1] وسواري المجد.

ولو أَدخلتَ الألف واللام كَتَبْتَ بالياء أيضاً، كقولك: هذا القاضي والداعي، وهؤلاء الجواري والغواشي، وما أشبه ذلك، إلا في لغة قوم من العرب يجتزئون بالكسر من الياء، يقولون: هذا القاضِ والداعِ، وهؤلاء الجوارِ[2].

فأما المازني فإنه كان يرى أن يُكْتَبَ مثل قاضٍ ورامٍ، هذا الباب كله بالياء، وحجته في ذلك أن الياء إنما تُحْذَفُ من هذا الجنس من الكلام لأنها تَسْكُنُ ويلحقها التنوين، فيجتمع ساكنان، فتُحْذَفُ الياء لالتقاء الساكنين، والهجاء مَبْنِيٌّ على الوقف. قال: وإذا وقفتَ سقط التنوين، لأن التنوين لا يوقف عليه، وإذا سقط التنوين رجعتِ الياء لزوال العلة التي من أجلها سقطت، ولذلك تقف عليها بالياء، وهذا قول جيد صحيح.

قال أبو القاسم: وهو الذي أختاره، ولكن قد جرت عادة الكُتَّاب بما أخبرتك به، فإذا ورد عليهم مثل هذا مكتوباً بالياء أنكروه لقلة الفهم له.

وأما حروف المعاني والأسماء المبهمة فما جاز فيه الإمالة فاكْتُبْهُ بالياء، نحو قولك: بلىٰ ومتىٰ وأنَّىٰ ، وما أشبه ذلك، وما امتنعت فيه الإمالة فاكْتُبْهُ بالألف، نحو أَلاَ وإِلاَّ ومن ذلك وكذا يُكْتَبُ بألف ولا تجوز كتابته بالياء لأنه ذا، والكاف زائدة[3].

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٨٣، وابن السراج: كتاب الخط ص١٠٩.

(٣) ابن درستويه: كتاب الكتاب ص ٤٣، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٤٧.

## باب الهمزة والحكاية[1] في الخط

اعلم أن الهمزة إذا كانت أولاً كُتِبَت ألفاً، بأَي حركة تحركت، في اسم كانت أو فعل، فالاسم نحو قولك: أُذُن وإبل وأَحمد، وما أشبه ذلك. والفعل نحو قولك: انطلق زيد، اركب يا عمرو، وأنا أُكْرِمُ وأَنطلقُ وأَركبُ، كل ذلك يكتب بالألف، كما ترى، وإن اختلفت حركاتها[2].

وفي ذلك علتان: إحداهما أن الهمزة حرف من حروف المعجم مبتدأَة[3] أ ب ت ث، والدليل على أنها همزة، إجماعُ الناس كلهم على أن الألف لا يُبْتَدَأ بها، لأنها لا تكون إلا ساكنة في جميع كلام العرب، والابتداء بها يدل على أنها همزة وليست بألف.

وإذا كانت حرفاً من حروفه، يريد[4] أنها حرف من حروف المعجم، كان سبيل الحركات أن تتغير عليها وهي /٢٥٣و/ صورة[5] واحدة، كما يكون ذلك في غيرها من الحروف، نحو الباء واتلاء، وما أشبه ذلك،

---

(١) كذا في الأصل المخطوط، ويبدو أن تحريفاً قد وقع هنا، وأن صواب العبارة هو: (باب الهمز وأحكامه في الخط) والله تعالى أعلم.

(٢) ابن السراج: كتاب الخط ص١١٧ و ١١٩، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٢٤، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٦، والداني: المقنع ص٦٠.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) غير واضحة في الأصل.

(٥) في الأصل (وهي /٢٧٣و/ وهي صورة).

ألاَ ترى أنه ليس في الحروف حرف تُـغَـيَّـرُ صورته في حال من الإعراب بأي حركة تحرك، فلذلك كُتِبَتِ ٱلهمزة أولاً ألفاً على قياس ما يجب فيها.

قال الفراء[1]: كان العلماء الأولون يكتبونها ألفاً في كل حال، وإن توسطت، يلزمون الأصل في ذلك. وقد رأيتُها في مصحف عبد الله[2] مكتوبة ألفاً متوسطة، على تَغَيُّر الحركات[3].

وقال أهل النحو: إنما تُكْتَبُ الهمزةُ ألفاً إذا كانت أولاً، بأي حركة تحركت، لأنه [لا][4] يمكن تخفيفها[5] إذا كانت أوَّلاً، لأن التخفيف يَقْرُبُ من الساكن، وذلك نحو همزة بَيْنَ بَيْنَ، ولا يقع الساكن أوَّلاً، وإذا توسطت الهمزة جاز فيها التحقيق والتخفيف [. . .][6]، فهذا حكم الهمزة إذا كانت أوَّلاً[7].

وإذا كانت الهمزة آخراً وسكن ما قبلها لم تثبت لها صورة في

---

(١) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد، من كبار علماء الكوفة في اللغة والنحو، وأقام في بغداد، وله كتب كثيرة أشهرها اليوم «معاني القرآن»، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء، توفي سنة ٢٠٧هـ (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ١٤/١٩٨).

(٢) عبد الله بن مسعود الهذلي، صحابي جليل، أقام في الكوفة سنوات يقرئ أهلها القرآن ويعلمهم الفقه، توفي في المدينة سنة ٣٢هـ، رضي الله عنه، (الزركلي: الأعلام ٤/١٣٧).

(٣) الفراء: معاني القرآن ٢/١٣٤ و ٢٢٠، و ٣/١٣٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الكلمة ليست منقوطة في الأصل.

(٦) طمس مقدار ثلاث كلمات.

(٧) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٤٦، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٩.

الخط[1]، وذلك قولك: ٱلْجُزْء والدِفْء، تكتب ذلك بغير همزة، والعلة في ذلك أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن وأردتَ تخفيفها حذفتَها وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها، ولو خَفَّفْتَ الدِفْءَ والخَبْءَ والجُزْءَ لقلتَ: هذا جُزٌ ودِفٌ، بحذف الهمزة، وتلقي حركتها على ما قبلها، فلذلك لم تثبت لها صورة في الخط، لأنها كُتِبَتْ على التخفيف.

وإن كانت آخراً وانفتح ما قبلها كُتِبَتْ أَلِفاً، بأي حركة تحركت، نحو قولك: الخطَأ والنبَأ، تجري مجرى المتوسطة الساكنة[2].

فإذا توسطت الهمزة فلن تخلو من أن تَسْكُنَ ويُحَرَّكَ ما قبلها، أو تُحَرَّكَ ويَسْكُنَ ما قبلها، ولا يجوز أن تَسْكُنَ ويَسْكُنَ ما قبلها، لأنه لا يجتمع ساكنان.

فإذا تحركت وسَكَن ما قبلها كُتِبَتْ على حركتها، وإن كانت مفتوحة [كُتِبَتْ][3] أَلِفاً، إن كانت مضمومة كُتِبَتْ واواً، وإن كانت مكسورة كُتِبَتْ ياءً، وذلك نحو قولك: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويَزْئِرُ. وفي هذه الهمزة اختلاف، فمن الكتَّاب مَنْ يحذفها ولا يُثْبِتُ لها صورة في الخط، لأنه لو

---

(١) يريد المؤلف بقوله: «لم تثبت لها صورة في الخط» أنها لا ترسم على ألف أو ياء أو واو، إنما تكتب مفردة على السطر (ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢١٢، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٨، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٣، وعبد السلام محمد هارون: قواعد الإملاء ص١٢)

(٢) إذا كانت الهمزة آخراً وتحرك ما قبلها فإنها تكتب على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فتكتب ألفاً مثل (الخطأ والنبأ) كما ذكر المؤلف، وتكتب واواً في مثل (التهيؤ والتباطؤ) وياءً في مثل: (يتكئ ويستهزئ). ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣١.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

خففها كان سبيله أن يسقطها، فيكتب يَسَلُ بلا ألف، ويَلُمُ بلا واو، والأَفِدَة بغير ياء، وكذلك كتبت في المصحف بغير ياء، أعني الأفئدة[1]، فأما يَسَلُ وأَسَلُ فقد كُتِبَت بألف وبغير ألف، والعلة في ذلك أن مَن حذفها كتبها على التخفيف، ومَنْ أثبتها فعلى الأصل[2].

وقال أبو العباس المبرد[3]: ومن أثبت صورة الهمزة في مثل هذا الموضع فإنما يُقَدِّرُ الوقوف على ما قبلها إذا كان ساكناً والابتداء بها، فكأنها لَمَّا صارت في تقدير المبتدأ بها وجب أن تُكْتَبَ صورتها[4]. وليس هذا بشيء لأنه لو كان على هذا القول والتقدير لوجب أن يكتبها ألفاً، لأنه إذا قَدَّر الابتداء بالهمزة كانت ألفاً بأي حركة تحركت، كما ذكرتُ لكَ أَوَّلاً في الباب، ولكن القول في ذلك أنَّ مَنْ أثبتها على التحقيق كتبها[5] على حركتها، إذ ليس لها قبلها حركة، ومَنْ حذفها فعلى التخفيف. ويلزم من كتب يَسْأَلُ وأخواتها بغير ألف أن يكتب أَرْؤُس بغير واو، وكذلك[6] نَسَل ويَسَل بغير ألف. وسائر ذلك تثبت فيه صورة الهمزة لأنه قد اُسْتُعْمِلَ حتى كأن[7] الكتاب أو أكثرهم مجمعون على كتبها[8].

---

(١) الداني: المقنع ٤٣، وابن وثيق: الجامع ص٧٢.

(٢) ابن السراج: كتاب الخط ص١١٩، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٢٨.

(٣) هو: محمد بن يزيد، سبقت ترجمته.

(٤) ذكر ابن السراج في كتاب الخط ص١١٩، ما ذهب إليه المبرد.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) في الأصل (كان)، لكن مجيء (مجمعون) بعدها رجح لديّ قراءة (كأن).

(٨) غير واضحة في الأصل.

فإذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها كُتِبَت على حركة ما قبلها /٢٥٣ظ/ فإن انفتح ما قبلها كُتِبَتْ ألفاً، وإن انكسر ما قبلها كُتِبَتْ ياءً، وإن انضم ما قبلها كُتِبَتْ واواً، لا خلاف في ذلك، نحو بِئْر وجِئْتُ وفَأْس ورَأْس وجُؤْنَة[١]، لأنك لو خَفَّفْتَ هذه الهمزة جعلتها على حركة ما قبلها[٢].

وإذا تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها جرت على تسعة أوجه، فتُكْتَبُ على خمسة أوجه منها على حركتها نفسها، لا اختلاف في ذلك، وهو أن تنفتح وينفتح ما قبلها، نحو: سَأَل وزَأَر وبَدَأَ، أو تنكسر وينكسر ما قبلها نحو: متكئِين، أو تنضم وينضم ما قبلها نحو [...][٣]، أو تنكسر [وينضم ما قبلها، نحو سُئِلَ، أو تنضم][٤] وينفتح ما قبلها نحو لَؤُمَ.

والعلةُ في ذلك أنك لو خففتها في هذه الأوجه الخمسة جعلتها بينَ بينَ، فكنت تعرف كل همزة من حركاتها، فتجعل المضمومة بين الواو والهمزة، وذلك أن تُضَعِّفَ صوتك فتصير بين المتحرك والساكن، وهذه

---

(١) في الأصل (جُوبة)، ولم أجد في المعجم (جؤبة) ووجدت فيه (الجُؤْب) وهو درع تلبسه المرأة (لسان العرب ١/ ٢٤١ جأب). وترد في كتب الهجاء العربي كلمة (جُؤنة) في مثل هذا الموضع. (ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢١٠) والجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدَماً، يجعل فيها الطيب والثياب، والجمع جُؤَن (لسان العرب ١٦/ ٢٣٥ جأن و ١٦/ ٢٥٧ جون).

(٢) ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣١، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٥١.

(٣) كلمة مطموسة في الأصل، ويمكن أن يمثل بـ (رؤوس وشؤون).

(٤) ما بين القوسين المعقوفين زيادة لازمة لإتمام المعنى، ويدل عليها ما ورد في كتب الهجاء العربي (ينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٥٢، ونصر الهوريني: المطالع النصرية ص٧١ ـ ٧٢).

الهمزة هي التي سمَّاها سيبويه بين بين[1]، ومعناها ما ذكرت لك.

ووجهان من التسعة التي ذكرتها تُكْتَبُ فيها الهمزة على حركة ما قبلها، وذلك أن تنفتح وينكسر ما قبلها، نحو: المِئَر جمع مِئْرَة، وهي العداوة والتضريب[2]، وأما مِيرةُ القوم[3] فغير مهموز.

ومنه ما تنفتح وينضم ما قبلها نحو لُؤَم وجُؤَن[4].

والعلة في كتابتها في هذين الوجهين على حركة ما قبلها أنك لو حذفتها لزمك أن تقلبها على حركة ما قبلها وكنت تقول في تخفيف مِئَر: مِيَر، وفي تخفيف لُؤَم: لُـوَم، لأنه لا يمكنك أن تجعلها بين بين، لأنها مفتوحة، وكان سبيلك أن تقربها من الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً ولا مكسوراً، وهذه علة واضحة لمن تدبرها.

وبقي وجهان من التسعة، فأهل البصرة يكتبونها على حركتها، وذلك أن تنضم وينكسر ما قبلها، نحو قولك: يستهزئون[5]، لأنها مضمومة وما قبلها مكسور، فتجتمع واوان، فيحذفون إحداهما لئلا يجمعوا بين صورتين، والمحذوفة منهما هي المنقلبة من الهمزة عند

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) غير منقوطة في الأصل، ويمكن أن تقرأ: ميرة اليوم، والميرة: جلب الطعام. ولسان العرب ٧/ ٣٩ مير).

(٤) اللُؤَم: جمع اللأمَة وهي الدرع (لسان العرب ١٦/ ٤ لأم) والجُؤَن: جمع جِنة، وهي سلةمستديرة مغشاة أدماً.

(٥) كذا رسمت الهمزة بالياء في الأصل المخطوط، وسياق الكلام يقتضي كتبها بالواو (يستهزؤون) على مذهب أهل البصرة.

أكثرهم، لأن واو الجمع جاءت لمعنى فلا تُحْذَفُ. وعند بعضهم أن المحذوفة واو الجمع، لأنها زائدة، وهذا غلط، والوجه هو القول الأول. وكان المبرد يختار كتابه بواوين ولا يحذف منها شيئاً. وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها، فيكتبون يستهزئون بياء، وتابعهم الأخفش[1] على ذلك[2].

والوجه الثاني هو أن ينضم ما قبل الهمزة وتنكسر هي. وأهل البصرة يكتبونها على حركة ما قبلها، فيلزمهم أن يكتبوا سُئل بالواو، وقد كتبت في المصحف بالياء[3]، واحتج أهل البصرة بأنها كتبت على التبيين[4].

فهذه جملة أحكام الهمزة في جميع الكلام.

فإن قال قائل: فقد ذكرتَ في أول الباب أن الألف التي وضعها واضع الهجاء أولاً همزةٌ وليست بالألف، واستشهدتَ على ذلك بما عرفنا صحته، فأين الألف من حروف المعجم؟

قلتُ: لَمَّا لم يمكنه الابتداء بالألف لسكونها جعل ما قبلها

---

(١) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري، نحوي لغوي مشهور، طبع له كتاب «معاني القرآن»، توفي سنة ٢١٥هـ (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٤/ ٢٣١).

(٢) أشار المؤلف إلى ذلك في كتابه الجمل ص٢٨١. وينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٣) ينظر: الداني: المقنع ص٦١، وابن وثيق: الجامع ص٧٤.

(٤) قال الرضي: (شرح الشافية ٣/ ٣٢١): «وأما الاثنان الباقيان نحو: سُئِلَ ويقرِئُك فعلى مذهب سيبويه بحرف حركته، وعلى مذهب الأخفش بحرف حركة ما قبله، كل ذلك بناء على التخفيف». وينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٥٨، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٣٤.

حرفاً[1] متحركاً يصل به إلى الألف، فقال: لا، وهي التي تُسَمَّىٰ لامَ ألف، والدليل على ذلك / ٢٥٤و/ أيضاً أن واضع الهجاء لم يَقْصِد منه إلى تعريفنا كيف تزدوج الحروف، وإنما عَـرَّفَـنَاها مفرداتٍ، فاقتران الألف مع اللام يدل على ما قلناه.

فإن قيل: فَهلاَّ قرنها بغير اللام!

قيل: لم يفعل ذلك لعلتين: إحداهما: أن اللام متقاربة الصورة مع الألف، بل هي على صورتها في الوصل، فقرنها بها لشبهها بها. والأخرى: أنه أراد أن يُعَرِّفَنَا كيف تُكْتَبُ إذا اتصلت باللام طرفاً[2].

فإن قيل: فلِمَ جَعَلَ الهمزة أَوّلاً ولم يجعلها آخِراً مع الحروف المفردات، ب ت ث ج ح خ، فقدّم ما كان على ثلاثة ثلاثة [ثم ما كان على حرفين][3] حرفين، حتى أتىٰ على جميع ذلك، ثم أتىٰ بالحروف المفردات، فقال: ف ق ك ل، حتى أتى على آخر الحروف، فكان حكم الهمزة أن يقرنها مع هذه الحروف، فَلِمَ أبتدأ بها؟

قلت له: للهمزة فضل على هذ الحروف التي ذكرتها، وذلك أنها تكون على أربعة أحوال: تكون ياءً إذا انكسر ما قبلها، أو[4] واواً إذا انضم ما قبلها، وألفاً إذا انفتح ما قبلها، وأما [إذا لم ينفتح ما قبلها

---

(١) في الأصل المخطوط: طرفاً.

(٢) ينظر: ابن جني: سرصناعة الإعراب ١/٤٨ ـ ٤٩.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

(٤) كذا في الأصل، والمناسب للسياق (و واواً).

فعلى][1] الشرائط التي تقدمت، وقد يُلفظ بها ولا صورة لها في الخط، فلما زادت وجهاً رابعاً قُدِّمت.

فإن قيل: فَهَّلا جَعَلَ لها أربع صور ثابتة تدل على أحوالها كما كان سائر الحروف؟

قيل له: إن تلك الحروف وإن اشتبهت صورتها فألفاظها مختلفة ومخارجها مفترقة، ولذلك جَعَلَ لكل حرف صورة مفردة منفصلة من صاحبتها، والهمزة وإن اختلفت أحوالها فهي حرف واحد، وهذا بَيِّنٌ واضح.

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

## باب الأفعال المهموزة[1]

يقال: قرأتُ الكتاب أقرؤه، ولم يقرأ فلان الكتاب، وأقرأته السلام.

وٱسْتَبْرَأت الجارية[2].

وفَقَأْتُ عَيْنَهُ.

وهَزَأْتُ[3] بفلان أَهْزَأُ به.

وأَومأتُ إلى الشيء.

وتَفَقَّأَتْ[4] شحماً، إذا ٱمتلأتْ منه.

وكافأتُ فلاناً أُكافِئُهُ، وهي المكافأة.

وٱتكأتُ على يدي.

وناوَأتُ فلاناً أُناوِئُهُ، إذا عاديتَه.

---

(١) عقد المؤلف باباً قصيراً بالعنوان نفسه في كتابه الجمل (ص ٢٩٧) ذكر فيه ستاً وعشرين مادة مهموزة، وقال في آخره (ص ٢٩٨): «وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء»، وهو يشير إلى هذا الباب من كتاب الخط، فيما يظهر لي.

(٢) الاستبراء أن يشتري الرجل جارية ـ كان ذلك فيما مضى من الزمان ـ فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، ومعناه طلب براءتها من الحمل. (لسان العرب ١/ ٢٥ برأ).

(٣) الكلمة غير منقوطة في الأصل: والفعل يقال فيه هَزَأ وهَزِئ (لسان العرب ١/ ١٧٨ هزأ).

(٤) ضبطت الكلمة في الأصل بسكون التاء.

ورَفَأْتُ الثوب أَرْفَؤُه، وقال بعضهم: رَفَوْتُ الثوبَ، بغير همز[1]

وزَنَأْتُ في الجبل زَنْأً وزُنُوءاً، إذا أَصْعَدْتَ فيه[2].

وتثاءبْتُ، وهي الثُّؤَبَاءُ.

وكَلأْتُ فلاناً أَكْلَؤُه، وكَلأَكَ ٱللّٰهُ.

وما فَتَأْتُ[3] أفعل كذا، أي: لم أَزَلْ.

وسَبَأْتُ ٱلخمر[4]، يعني اشتريتها، أَسْبَؤُها[5]، وأنا سابِئٌ، وهي مَسْبُوءَة.

وهَيَّأْتُ لك كذا وكذا.

ورَثَأْتُ[6] فلاناً، قلتُ فيه مَرْثِيَة.

---

(١) جاء في لسان العرب (١/ ٨٠ رفرأ): «رفأ الثوب مهموز يَرْفَؤُه رَفْأً لأَمَ خَرْقَهُ وضَمَّ بعضه إلى بعض... وربما لم يهمز».

(٢) جاء في لسان العرب (١/ ٨٤ زنأ): «زنأ في الجبل... صَعِدَ فيه» وجاء فيه (٤/ ٢٣٨ صعد): «صَعِدَ المكان وفيه صعوداً، وأصعد وصعَّد ٱرتقىٰ».

(٣) فَتَأْت وفَتِئْتُ: لغتان (لسان العرب ١/ ١١٤ فتأ).

(٤) في الأصل: الحمر، وفي لسان العرب (١/ ٨٦ سبأ): «سبأ الخمر».

(٥) في الأصل (أسبأوها) وقد تكرر مثل هذا الرسم للهمزة، وهو مذهب قديم، والهمزة المتطرفة إذا أتصل بها ضمير تأخذ في الرسم حكم المتوسطة وبعضهم يبقي لها حكم المتطرفة، فهذه الكلمة ترسم هكذا (أسبأُها) أو (أسبؤها) أو (أسبأوها) وهذا مذهب قديم متروك (ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٠، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٢).

(٦) في لسان العرب (١/ ٧٧ رثأ): «رثأت الرجل مدحته بعد موته لغة في رثيته... وأصله غير مهموز».

ورَأَسَ القومَ يرأسهم، إذا كان لهم رئيساً.

ورَأَسَ الرجلُ الرجلَ، إذا ضَرَبَ رَأْسَه.

وما رَزَأْتُهُ شيئاً[1].

ولَجَأْتُ إلى فلان.

وأرفأتُ السفينةَ، حَبَسْتُها، وقد يقال: أَرْفَيْتُ، بغير همز[2].

وأنسأتُ فلاناً النسيئة[3]، وأَنسأتُ[4] الإبل عن الحوض، أَخَّرْتُها عنه، ونشأتها أيضاً [. . .][5].

ونشأتِ الماشيةُ شَبَّت.

وأخطأ فلان في فعله، وخطَّأته، إذا قلت له: جئت بالخطأ.

وروَّأْتُ في الأمر[6]، والرَّوِيَّة /٢٥٤ظ/جرت في كلامهم غير مهموز[7]، وأصله الهمز.

ومن ذلك المِنْسَاة، وهي ألعَصا بترك الهمزة، وأصلها من

---

(١) رزأ فلان فلاناً إذا برَّه. (لسان العرب ١/ ٧٩ رزأ).

(٢) أرفأت السفينة إذا قربتها من الشط، وبعضم يقول: أرفيت بالياء، والأصل الهمز (لسان العرب ١/ ٨٠ رفأ).

(٣) النسيئة: الدين المؤخر (لسان العرب ١/ ١٦٢ نسأ)

(٤) في لسان العرب (١/ ١٦٣ نسأ): «نسأتها»

(٥) كلمة غير منقوطة لم أتمكن من قراءتها.

(٦) روّأ في الأمر: نظر فيه وتعقَّبه ولم يعجل بجواب (لسان العرب ١/ ٨٣ روأ).

(٧) كذا في الأصل، والمناسب (مهموزة).

نسأتُ[1]، وكذلك ٱلخابِيَةُ وٱلْبَرِيَّةُ والنبيُّ[2].

يقال: ٱسْتَخْذَأْتُ[3] لفلان، أي: خضعت له.

وطَأْطَأْتُ رأسي[4].

وأوطأك العَشْوَةَ[5]، وتواطأ القوم على كذا وكذا، وهي المواطأة[6]، وكان ذلك عن تَوَاطُؤٍ[7] منهم.

وبَرَأْتُ من المرض أَبْرَأُ بَرْءاً، فهذه لغة أهل الحجاز خاصة، وغيرهم يقول: بَرِئْتُ أَبْرَأُ[8]، وتَبَرَّأْتُ من فلان تَبَرُّؤاً.

و [يعبأ][9] فلان حقي.

وعَبَّأت الطِّيبَ والمتاعَ، وكذلك الجيشَ، كذلك [حُكِيَ عن الخليل][10].

---

(١) ينظر لسان العرب ١/ ١٦٣ نسأ.

(٢) ينظر: (باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز) في المخصص لابن سيده ١٤/ ٧، وكذلك لسان العرب ١/ ٣٣ برأ.

(٣) قال ابن منظور (لسان العرب ١/ ٥٧ خذأ): «وترك الهمز فيه لغة».

(٤) طأطأ رأسه: طامنه، والشيء: خفضه (لسان العرب ١/ ١٠٨ طأطأ).

(٥) أوطأه العشوة: أركبه على غير هدى (لسان العرب ١/ ١٩٢ وطأ)

(٦) المواطئة: الموافقة (لسان العرب ١/ ١٩٥ وطأ)

(٧) في الأصل (تواطئ).

(٨) ينظر: اسان العرب ١/ ٢٢ ـ ٢٣ برأ.

(٩) الكلمة غير منقوطة في الأصل، وفي لسان العرب (١/ ١١٣ عبأ): «وعَبَأ الطِّيبَ والأمرَ يعبؤُه عَبْأً صنعه وخلطه»، ولعل الكلمة مُصَحَّفَة.

(١٠) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل، وينظر: الخليل: العين ٢/ ٢٦٣.

وقال الفراء: عبَّيتُ الجيشَ، وما عَبَأْتُ بفلان، أي: لَمْ أُبالِ بهِ.

ونكَأْتُ القُرْحَةَ أنكأُها[1].

وتلكَّأْتُ عليه[2].

وتَمَلأْتُ من [. . .][3].

ولَطِئْتُ بالأرض، ولَطَأْتُ أيضاً، إذا التزقتُ بها.

ونُؤْتُ[4] بالحِمْلِ، إذا نهضتُ به.

وأنَّ الرجلُ، إذا أَنَّ من الأنين.

ونَأَمَ[5] الأسدُ وزَأَرَ بمعنى واحد.

وما أَبْدَأْتُ في هذا الأمر ولا أَعَدْتُ.

وأَقْضَأْتُ[6] الرجلَ أَعَنْتُه.

وأندرأ[7] فلانٌ علينا.

---

(١) نكأ القرحة: قشرها قبل أن تبرأ فنديت (لسان العرب ١/١٦٨ نكأ).

(٢) تلكأ عليه: اعتل وأبطأ (لسان العرب ١/١٤٨ لكأ).

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، وفي لسان العرب (١/١٥٣ ملأ): «تملأت من الطعام».

(٤) في الأصل: بؤت، وهو تصحيف، جاء في لسان العرب (١/١٦٩ نوأ): «ناء بالحمل، إذا نهض به مثقلاً».

(٥) في الأصل: تأم، وهو تصحيف، جاء في لسان العرب (١٥/٤٢ نأم): «نأم الأسد. . .وهو دون الزئير.

(٦) القاف غير منقوطة في الأصل، وفي لسان العرب (١/١٢٨ قضأ): «وأقضأ الرجلَ: أطعمه».

(٧) الكلمة غير منقوطة في الأصل، وفي لسان العرب (١/٦٥ درأ): اندرأ: خرج مفاجأة.

وَثَأَتْ [يدُ][1] فلان، ووُثِئَتْ هِيَ[2]، من وثيت الأرض.

وواثأت اللحم إذا نضجته[3].

ومذأته، إذا مَلَلْتَهُ[4].

وكَفَأْتُ الإناء إذا قَلَبْتُهُ.

وأَكفأتُ في الشِّعر، وهو مثل الإقواء[5].

وأنا أَرْبَأُ بفلان عن كذا وكذا[6]. ورَبَأْتُ القومَ حَفِظْتُهم[7].

وتَوَضَّأْتُ للصلاةِ، وهو الوضوء[8]، ووَضُؤَ الرجل وَضَاءَةً[9].

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) وثَأَتْ يدُ الرجل وَثْأً، ووَثِئَت، ووُثِئَت على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله، والوَثْءُ: الضرب حتى يرهَصَ الجلدُ واللحم ويصل الضرب إلى العظم من غير أن ينكسر. (لسان العرب ١/ ١٨٥ وثأ).

(٣) النون غير منقوطة في الأصل، والمناسب للسياق: أنضجته.

(٤) المَلَّة: الرماد الحار والجمر، ومللت الخبزة في الملة إذا عملتها في الملة، (لسان العرب ١٤/ ١٥٢ ملل).

(٥) قال ابن جني (مختصر القوافي ص٣٠): «فأما الإكفاء فهو اختلاف الرَّوِيّ وذلك إذا كانت الحروف متقاربة المخارج»، وقال (ص٣١): «الإقواء هو رفع قافية وجر أخرى في شعر واحد». ونقل ابن منظور في لسان العرب (١/ ١٣٧ كفأ) أن من العلماء من يجعل الإكفاء بمعنى الإقواء.

(٦) أي أرفعه عنه (لسان العرب ١/ ٧٦ ربأ).

(٧) لسان العرب ١/ ٧٥ ربأ.

(٨) الوضوء بضم الواو: المصدر، وبفتحها: الماء الذي يتوضأ به (لسان العرب ١/ ١٨٩ وضأ).

(٩) الوضاءة: الحُسْن، (لسان العرب ١/ ١٩٠ وضأ).

وأطفأتُ السراج.

ونَأْنَأَ[1] الرجلُ في رأيه إذا خَلَّطَ فيه [ولم][2] يُبْرِمْهُ.

ورَقَأَ الدَّمُ إذا انقطع.

وزَقَنْتُ بالرجل[3] وَرَأَفْتُ[4] به، وأَرْدَأْتُ[5]، إذا أَعَنْتُهُ.

وهذه الأفعال وما أشبهها الهمزة فيها ثابتة تجري في الإعراب، ولا تسقط في الجزم، وقد تقدم شرحه.

---

(١) في الأصل: تأتأ، وهو تصحيف، (ينظر: لسان العرب ١/١٥٦ نأنأ).

(٢) زيادة لازمة يدل عليها ما ورد في لسان العرب (١/١٥٦ نأنأ).

(٣) في الأصل: رفنت، وهو تصحيف، (ينظر: لسان العرب ١٧/٥٩ زقن).

(٤) الرأفة: الرحمة (لسان العرب ١١/١١ رأف).

(٥) في الأصل: أربأت، وهو تصحيف يدل عليه ما ورد في كتاب الجمل للمؤلف (ص ٢٩٧): «وأردأت الرجل: أي أعنته». (ينظر: لسان العرب ١/٧٨ ردأ).

# باب الأمر والنهي

النهي مجزوم بإجماع النحويين، والأمر مَبْنِيٌّ على الوقف عند البصريين، وعند الكوفيين مجزوم[1]، على أن لفظ الأمر والنهي واحد، كقولك: ٱضربْ ولا تضربْ، وٱذهبْ ولا تذهبْ.

وإذا نهيتَ وأَمرتَ من فعل مُعْتَلٍّ اللام سقطت لامه في الأمر والنهي معاً[2]، يستويان في المعتل كما يستويان في السالم، كقولك: ٱقْضِ ولا تَقْضِ، وٱغْزُ ولا تَغزُ، وٱخْشَ ولا تخشَ، وٱسْعَ ولا تسعَ[3]، كُتِبَ هذا كله وما شاكله بغير واو ولا ياء ولا ألف، لأنه يسقط في الأمر والنهي.

ومن العرب من يقف على مثل هذا بالهاء، فيجعلها في الوقف كاسم واحد، وعوضاً من المحذوفات، فيقول: ٱغْزُهْ وٱقْضِهْ وٱخْشَهْ[4].

وكان المتقدمون يكتبون مثل هذا بالهاء على هذه اللغة. وأما الاختيار عند النحويين فأن يُكْتَبَ ما حُذِفَتْ من آخره الياء، نحو: ٱخْشَهْ وٱسْعَهْ[5].

---

(١) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٠، والعكبري: شرح اللمع ٢/ ٣٣٥، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ١٥.

(٢) ينظر: ابن السراج: الأصول ١/ ٤٨ و ٢/ ١٦٤، وابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ١/ ٨٥.

(٣) في الأصل: واسمع ولا تسمع، وهو تحريف ظاهر، لأن الكلام عن الأفعال المعتلة الآخر.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/ ١٥٩، وابن السراج: الأصول ٢/ ٣٨٢، وكتاب الخط (له) ص١١١، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٧٧.

(٥) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢١٠، ونصر الهوريني: المطالع النصري ص١٥٩.

قال أبو القاسم: والاختبار أن يُكْتَبَ مثل هذا كله بغير هاء، وهو الذي نختاره، لأن الكُتَّاب قد أَلِفُوا الوقف على مثل هذا بغير هاء، واعتادوا الكتابة على ذلك، فمتى رأوه مكتوباً بهاء أنكروه وتوهموا إضماراً.

وقد جاء في كتاب الله تعالى حرفان على هذه العلة، الأول: قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۖ ﴾ [الأنعام]، لا خلاف بين الناس أن هذه[1] وقف، فمتى وصل الكلمة سقطت، والاختيار أن يقرأ بالوقف لئلا / ٢٥٥و/ تسقط الهاء[2].

والحرف الآخر: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ﴾ [البقرة].

قال أبو القاسم: ففي هذا قولان، مَنْ جعله مِن سَانَيْتُ الرجلَ إذا عاملته مُسَانَاةً، وقال في تصغير سنة سُنَيَّة قال: هذه هاء وقف. ومن قال: سانَهتُ الرجل، وقال في التصغير: سُنَيْهَة، قال: هذه أصلية، وهي لام الفعل[3].

فإذا أمرت من فعل أوله ألف الوصل ثبتت في الخط على كل حال، وقد حذفوا هذه الألف في بعض الأفعال، قالوا: كُلْ وخُذْ، فالفعل [فاؤُه][4] همزة، لأنها من أكل وأخذ، ثم تدخل عليها ألف الوصل كما تدخل على ضَرَبَ، فتقول: ٱضْرِب، وعلى خَرَجَ فتقول: ٱخْرُج، فتجتمع همزتان، الأُولى مضمومة [لانضمام الثالث من

---

(١) كذا في الأصل، لعل تمام العبارة: هذه هاء وقف.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٣ و ٣١١.

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٦ ـ ٣١٠.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

الفعل][1] كما تنضم من أخرُج وأقعُد، فيلزم قلب الثانية واواً، هذا قياس مطرد في كلام العرب، فتجيء ضمة بعدها واو، [فتحذف] الواو[2]، لوقوعها بين ضمتين، فتلي همزة الوصل ما بعد الهمزة متحركاً فتسقط، ويقع الابتداء بما غُيِّر[3] الفعل، نحو: الخاء من خُذْ، والكاف من كُلْ[4].

فإن وَلِيَها حرفُ عطفٍ رجعتِ الهمزةُ التي هي فاء الفعل المحذوف متى كان حرف العطف واواً [أو][5] فاءً، لشدة اتصال الفاء والواو في العطف بما بعدهما[6] لَمَّا لم يكن الوقوف عليهما والابتداء بما بعدهما[7]، وإذا كان كذلك منعتا من تقدير همزة الوصل، [و][8] عادت همزة لام الفعل. ولا يثبتونها مع ثُمَّ، لجواز الوقوف على ثُمَّ من قبل[9] على حرفين.

وهذا الاختيار والقياس اللازم، لأن الفاء والواو تتصلان بالفعل

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

(٢) في الأصل: وفتحة بعد الواو، وقد قال الصولي (أدب الكتاب ص٢٤٨): «وكل واو وقعت بين ضمتين أو كسرتين تسقط».

(٣) كذا في الأصل.

(٤) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٩، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢١، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/١٢٦.

(٥) زيادة ليست في الأصل.

(٦) في الأصل: تقدمهما، وهو تحريف.

(٧) في الأصل: تقدمهما، وهو تحريف.

(٨) زيادة ليست في الأصل.

(٩) كذا في الأصل، ولعل تمام العبارة: من قبل أنها على.

كأنهما منه، ولا يمكن السكوت عليهما، وثُمَّ منفصلة من الفعل، وقد يمكن الوقوف عليها[1]، فيقدَّر الابتداء بعدها.

ومنهم مَن يُجري ثُمَّ مُجْرَى الفاء والواو، فيحذف معها[2]، والاختيار ما أخبرتك[3].

ومثل هذا: [أوش][4] فلان عن كذا، ٱيجل[5] يا رجل ويا غلام، ٱيسَنْ[6] يا رجل من الوسن وهو النوم، كل هذا إذا دخل عليه الواو والفاء كُتِبَ بالحذف، وكذلك ما أشبهه[7].

فإن دخلت عليه ثُمَّ كُتِبَ على الأصل، كقولك: ادخل ثم ٱيجل[8]، وفي الكتاب العزيز: ﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ ﴿٢٨٣﴾ ﴾ [البقرة]، بواو بعد ألف[9]، وهو الأصل والقياس، فإن قلت: فَأْتُمِنَ، وَأْتُمِنَ، كُتِبَ بالحذف، وإن قلت: ثُمَّ ٱؤْتُمِنَ، كُتِبَ على الأصل بألف بعدها واو،

---

(١) في الأصل: عليهما، وهو تحريف، لأن الكلام عن (ثم).

(٢) في الأصل: معهما.

(٣) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٦.

(٤) كذا في الأصل، ولم يتضح لي توجيهه، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١١٥): «أُوسِ الجرحَ، والأصل أؤس»، أي دَاوِهِ. (لسان العرب ١٨/ ٣٦ أسا).

(٥) الكلمة غير منقوطة في الأصل.

(٦) الكلمة غير منقوطة في الأصل.

(٧) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٦ ـ ١٨٧، وابن الدهان: باب من الهجاء ص٣٣١.

(٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل.

(٩) ينظر: الداني: المقنع ص٢٩، وابن وثيق: الجامع ص٧١.

والعلة هي ما أخبرتك به من أن الفاء والواو متصلان بالفعل، ولا يمكن السكوت عليهما، وثُمَّ حرف ثابت بنفسه يمكن الوقوف عليه، فيصير ما بعده في تقدير المبتدأ به[1].

وإن أمرتَ بفعل معتل الفاء واللام، وفاؤه واو ولامه ياء، نحو وَشَى ووَلِيَ ووفى ووعىٰ، وما أشبه ذلك فإنه يلزم في القياس أن يكون على حرف واحد، كقولك: شِ ثَوْبَكَ، ولِ عَمَلَكَ، وفِ بعَهْدِكَ، وما أشبه ذلك، تَسْقُطُ الواوُ كما تسقط من وَعَدَ يَعِدُ إذا أمرتَ فقلت: عِدْ، وتسقط اللام كما تسقط من أَقضِ وأَرمِ، فإذا أمرت /٢٥٥ظ/ بقي الفعل على حرف واحد. وأجمع الناس كلهم أن يصلوه بهاء، لأنه لا تكون كلمة منفصلة على أقل من حرفين، حرف يُبْتَدَأُ به وحرف يوقف عليه، فتكتب: شِهْ يا رجل، عِهْ كلامك، لِهْ عملك، فِهْ بوعدك، كل هذا بالهاء لا اختلاف فيه لما أخبرتك به[2].

وإن اتصل به فاء العطف أو واوه كنت مخيَّراً في إثبات الهاء وحذفها، والاختيار عند أكثر النحويين إثباتها[3]. وإن اتصل بها مضمر كان الوجه حذفها.

---

(١) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٨٦، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢١، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٧٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٧٧ ـ ٧٨.

(٣) الصولي: أدب الكاتب ص٢٥٠.

## بابٌ من الهجاء

تكتب عَمَّ تسأل[1]؟ وفيمَ[2] جئتَ؟ ولِمَ خرجتَ؟ فإن كان خبراً كُتِبَ بألف، كقولك: رغبت فيما عندك، وسألتُه عَمَّا سألتَه عنه، وخرجت لِمَا تعلم[3]، كل ذلك بألف في الخط واللفظ[4].

وتكتب (إنما) إذا كانت حرفاً موصولة، لأنها أخت كأن و (ما) فيها زائدة، كقولك: إنما زيدٌ قائمٌ، وإنما عبدُ الله قائمٌ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠﴾ [العنكبوت][5]، و ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۝١٧١﴾ [النساء]، وكذلك ما أشبهه. فإذا كانت (ما) اسماً كُتِبَتْ منفصلة [كقولك][6]: إنَّ ما عندك خيرٌ مما عندي، وإنَّ ما قصدتَ له صلاح لك. وتعتبرها بوضع (الذي) في موضع (ما) فتراها تَحْسُنُ لأنها في معناها[7].

---

(١) في الأصل: تسل.

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٤) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٩٤، وابن السراج: كتاب الخط ص١٣١، وابن الدهان: باب من الهجاء ص٣٢٧.

(٥) وفيها (وإنما...).

(٦) زيادة ليست في الأصل.

(٧) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص١٩٤، وابن السراج: كتاب الخط ص١٣٠، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٥١، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٥٥.

وتكتب (فيما) موصولة، تصل في بما، كقولك[1]: الاختيار.

وتكتب (عَمَّا) موصولة، تصل عن بما، وكذلك (مِمَّا). فأما (عَنْ ومَنْ) فالاختيار أن يكونا مفصولين[2].

وتكتب (كلما) إذا كانت حرفاً موصولة، كقولك: كلما رأيتَ زيداً فأكرمه، وكلما جاءك عمرو فأَحسن إليه، معناه: أيَّ وقت وأيَّ زمان جاءك. فإن زالت عن هذا الموضع كتبت مفصولة، كقولك: كل ما كان منك شكرتك عليه، وكل ما تفعله تُثَابُ عليه، فيكون هذا بتأويل الذي، فتكتبه مفصولاً[3].

---

(١) كذا في الأصل، ويترجح لديّ وجود سقط هاهنا. وقد قال ابن درستويه في كتاب الكتاب (ص٥٢) عن هذا الموضوع: «ولا يجوز أن توصل بفي عندنا كقولك: رغبت في ما عند الله، لأنها بمعنى الذي هاهنا، ولكنها توصل بها إذا كانت (ما) بعدها استفهاماً، وحذفت ألفها من اللفظ... وإن جاءت (ما) المؤكدة التي لا صلة لها بعد (في) جاز وصلها بها، فأما من وصلها بها على كل حال فإنما شبهها بمن وعن لأنهما حرفا جر مثلها، وهن على حرفين، وذلك رديء، والقياس ما قلنا، لأنه يقع في: عن، ومن إدغام مع (ما) وليس ذلك في (في)...».

(٢) أي (عن من) ويجوز (عمن).

(٣) ابن السراج: كتاب الخط ص١٣٠، وابن درستويه: كتاب الكتّاب ص٥٥، والصولي: أدب الكتّاب ص٢٥٨.

# بـابٌ

يكْتُبُ أكثرُ الناس الصلوة والزكوة والحيوة بالواو اتباعاً لخط المصحف[1] والعادةِ[2] الجارية في ذلك، وإنما كُتِبَ في المصحف بالواو على ما ذكره[3] على لغة من قال من العرب الصلاة بالتفخيم.

قال أبو القاسم: والذي عندي أنها تُكْتَبُ بالواو على الأصل، لأن الألف فيها منقلبة من واو، ولم يتفق في المصحف مثلُ هذا كثيراً[4]، ولم يتردد كتردد هذه الحروف، فكتبوها على الأصل اتباعاً للغة، إلا أن أكثر العرب على غير تلك اللغة، واتباع الأكثر كان أولى.

وبعض الكتاب يكتب الصلاة والزكاة والحياة بالألف، كما يكتب سائر المقصور من ذوات الواو بالألف. وأما غير هذه الأحرف فالإجماع على كتابتها بالألف، نحو الفلاة[5] والقطاة، وما أشبه ذلك من ذوات الواو.

فإذا أضفتَ الصلاة والزكاة والحياة إلى مَكْنِيٍّ كتبتها بالألف لا

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠١، والداني: المقنع ص٥٤، وابن وثيق: الجامع ص٥٧.

(٢) لعله يريد: واتباعاً للعادة الجارية ... الخ.

(٣) كذا في الأصل ولعله: على ما ذُكِرَ، أو على ما ذكروه، أو على ما ذكره الخليل، أو على ما ذكره سيبويه. (ينظر: الخليل: العين ٣/٣١٧، وسيبويه: الكتاب ٤/٤٣٢، وابن السراج: كتاب الخط ص١٢٤، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٥٦).

(٤) في الأصل: كثير.

(٥) في الأصل: الصلاة، والمناسب ما أثبته. (ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتّاب ص٩٠).

غير، /٢٥٦و/ نحو: حياتك وحياتي وزكاتك وزكاتي وصلاتك وصلاتي، وما أشبه ذلك[١].

وتكتب كذا وكذا بالألف لا غير، لأنها (ذا) دخلت عليها الكاف الزائدة[٢].

وكل شيء من الأسماء المبهمة وحروف المعاني فما حَسُنَتْ فيه الإمالة فَاكْتُبْهُ بالياء، نحو: متى وأَنّىٰ، وما أمتنع من الإمالة فاكْتُبْهُ بالألف لا غير[٣].

## تمَّ كتابُ ٱلخط

بحمد الله تعالى [ومَنِّه][٤] على يد عبد الله الفقير إلى نعمته ولطفه محمد بن أحمد بن إبراهيم القدسي الشافعي. اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد، وٱغفر له ولوالديه وللمسلمين أجمعين، وٱلطف به وٱنفعه بالعلم وٱجعله من خيار أهله. الحمد لله رب العالمين، حسبنا الله ونعم الوكيل.

نجز في عشية السبت ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ٧٠٧[٥].

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٢، والزجاجي: الجمل ص٢٧٨.

(٢) ابن درستويه: كتاب الكتّاب ص٤٤.

(٣) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٦، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٤٣.

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٥) كتب تاريخ النسخ في هامش الورقة.

## مصادر التحقيق


١ـ الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة.

٢ـ ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣ـ ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٩٧٦م.

٤ـ ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد): شرح المقدمة المُحْسِبَة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، الكويت ١٩٧٧م.

٥ـ ابن برهان العكبري (عبد الواحد بن علي): شرح اللمع، تحقيق د. فائز فارس، ط١، الكويت ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٦ـ بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، ج٢، ترجمة د. عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

٧ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، ط١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الحلبي، القاهرة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

٨ ـ ابن جني: مختصر القوافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٩ـ جواد علي (دكتور): تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٧ (القسم اللغوي)، المجمع العلمي العراقي/ بغداد ١٩٥٧م.

١٠ـ الخليل بن أحمد: العين ج٣، تحقيق د. المخزومي و د. السامرائي، بغداد ١٩٧١م.

١١ـ الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد): التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو يرتزل، استانبول ١٩٣٠م.

١٢ـ الداني: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٠م.

١٣ـ ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): كتاب الكتّاب، تحقيق د. إبراهيم السامرائي و د. عبد الحسين الفتلي، الكويت ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٤ـ ابن الدهان (سعيد بن المبارك): باب من الهجاء، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مجلة المورد، مج١٥، ع٤ لسنة ١٩٨٦م.

١٥ـ رمضان ششن (دكتور): نوادر المخطوطات العربية في تركيا، مج٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.

١٦ـ الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

١٧ـ الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): كتاب الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٨ـ الزركلي (خير الدين): الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين ١٩٨٠م.

١٩ـ ابن السراج (محمد بن السري): الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٠ـ ابن السراج: كتاب الخط، تحقيق الدكتور عبد الحسين محمد، مجلة المورد، مج٥، ع٣ لسنة ١٩٧٦م.

٢١ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة

٢٢ـ السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله): شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، القاهرة ١٩٨٦م.

٢٣ـ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٤ـ السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، صححه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

٢٥ـ الصولي (محمد بن يحيى): أدب الكتّاب، تحقيق محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ .

٢٦ـ عبد الحسين المبارك (دكتور): الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٢م.

٢٧ـ عبد السلام محمد هارون: قواعد الإملاء، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

٢٨ـ ابن عصفور (علي بن مؤمن): شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م.

٢٩ـ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٣٠ـ علي بن سليمان (الحيدرة اليمني): كشف المشكل في النحو، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٣١ـ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، المكتبة العربية بدمشق ١٩٥٧م.

٣٢ـ غانم قدوري الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٣ـ الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة ١٩٥٥م ـ ١٩٧٢م.

٣٤ـ الفرزدق (همام بن غالب): شرح ديوان الفرزدق، جمعه عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م.

٣٥ـ فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، مج١، ترجمة د. فهمي أبو الفضل، القاهرة ١٩٧١م.

٣٦ـ ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم): أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.

٣٧ـ ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.

٣٨ـ القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.

٣٩ـ مازن المبارك (دكتور): الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه: الإيضاح، ط١، دمشق ١٩٦٠م.

٤٠ـ ابن مجاهد (أحمد بن موسى): كتاب السبعة، تحقيق د. شوقي ضيف ط١، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.

٤١ـ ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب طبعة بولاق.

٤٢ـ ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا - تجدد طهران ١٩٧١م.

٤٣ـ نصر الهوريني: المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ط٢، بولاق ١٣٠٢هـ.

٤٤ـ ابن وثيق (إبراهيم بن محمد): الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف. تحقيق د. غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني بغداد ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٥ـ الوشّاء (أبو الطيب محمد بن أحمد): الممدود والمقصور، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٩م.

٤٦ـ ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم الأدباء، القاهرة.

٤٧ـ ابن يعيش (يعيش بن علي): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، بمصر.

# الفهـرسـت

**الموضوع** **الصفحة**


المقدمة ..... ٥

كتاب الخط للزجاجي .....

باب معرفة كتاب ذوات الياء الواو من الأفعال .....

باب معرفة المقصور والممدود من الأسماء .....

باب الهمزة والحكاية في الخط .....

باب الأفعال المهموزة .....

باب الأمر والنهي .....

باب من الهجاء .....

بـابٌ .....

مصادر التحقيق .....


* * * *